

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة **٧٤٠٠**

الجمعة، ٦ آذار/مارس ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيد الحمود
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد غومبو
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ مين
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيد مورموكاييتي
	ماليزيا	السيد حنيف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد ساركي
	نيوزيلندا	السيد مكلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

1506186 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا للاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى الاشتراك في هذه الجلسة: السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية؛ السيد جون غينغ، مدير شعبة التنسيق والاستجابة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية؛ والسيد إيفان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): حدث خلال الأسابيع الستة منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها للمجلس، في ٢٦ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.7368)، عدد من التطورات الهامة المتصلة بالتراع في شرق أوكرانيا. وكان أهمها التوقيع بمينسك في ١٢ شباط/فبراير من جانب مجموعة الاتصال الثلاثية وممثلي المتمردين على حزمة من التدابير الرامية إلى تنفيذ اتفاقات مينسك. ويوفر الاتفاق، الذي تم التوصل إليه نتيجة للجهود الدبلوماسية الدؤوبة التي بذلتها المستشارة ميركل، والرئيسأولاند، والرئيس بوروشينكو والرئيس بوتين، خريطة طريق للسلام الدائم في شرق أوكرانيا.

وإدراكا من مجلس الأمن لذلك الواقع، فقد اتخذ بالإجماع، في ١٧ شباط/فبراير، القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، وبالتالي أوجد عملية سلام في شرق أوكرانيا بإطار دولي ملزم لتعزيز مشاركة جميع الأطراف في إيجاد حل عاجل ودائم للتراع. ومع ذلك، وبينما كنا مجتمعين في هذه القاعة في اليوم نفسه (انظر S/PV.7384)، وصل القتال على ديبالتسفيو ذروته، حيث علق المئات، بل الآلاف من المدنيين الأبرياء في وسط تبادل إطلاق النار. وكما بيّن السفير تاغليافيني للمجلس في ٢٧ شباط/فبراير (انظر S/PV.7395)، وهو أحد الموقعين على اتفاقات مينسك في ١٢ شباط/فبراير، فإن هجمات المتمردين بلا هوادة من أجل السيطرة على المنطقة الاستراتيجية مثلت انتهاكا واضحا للاتفاق الذي كانوا قد وقعوا عليه قبل خمسة أيام فحسب.

ومنذ ١٨ شباط/فبراير، تبدو الحالة وقد هدأت. ولكن، كما نعرف جميعاً، فإن وقف إطلاق النار لا يزال هشاً، ولم يترسخ في المنطقة بعد. وتتواتر البلاغات عن انتهاكات متفرقة في أحيان كثيرة، بما في ذلك في الجنوب بالقرب من ماريوبول، ومرة أخرى، قريباً من مطار دونيتسك.

وقد رصدت بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بعض العمليات لسحب المعدات العسكرية الثقيلة من خط التماس، ولكن نظراً لتعذر الوصول وتقييد حركة مراقبي البعثة، فإنها لا تزال عاجزة عن التحقق من نطاق تلك العملية. ومن المفترض أن تحصل البعثة على معلومات أساسية بشأن الأصول الموجودة لدى الجانبين والطرق المستخدمة في الانسحاب وأين سيتم تخزين تلك الأسلحة. ووفقاً للالتزامات التي تعهدت بها الأطراف في مينسك، يجب أن يتاح لمنظمة الأمن والتعاون الوصول الكامل وغير المقيد، كما أن سحب الأسلحة الثقيلة يجب أن يبدأ على وجه السرعة، بشكل شفاف وشامل.

ونحن ندرك أنه لن يكون هناك تقدم ملموس على المسار السياسي ما لم يتم تنفيذ وقف إطلاق النار وسحب الأسلحة بالكامل كشرط مسبق. فتاريخ ذلك النزاع علمنا أن نافذة الفرص محدودة إن كان لتلك العمليات أن تكون بلا رجعة.

ولا يزال شرق أوكرانيا على ما يبدو مغفلاً، ريثما يتم التنفيذ الكامل لحزمة تدابير مينسك. والطريق إلى الأمام سيكون صعباً، ولكن من الأهمية بمكان أن تلتزم كل الأطراف المعنية بتنفيذ ذلك الاتفاق التزاماً صارماً، وأن تبدأ في تنفيذه بحسن نية. ونرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها قادة روسيا وأوكرانيا وفرنسا وألمانيا، والدور البالغ الأهمية الذي تقوم به منظمة الأمن والتعاون.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للتطرق بإيجاز إلى بيان الرئيس بوروشينكو في ١٧ شباط/فبراير، الذي أشار فيه إلى أن أوكرانيا قد تطلب نشر بعثة سلام بتفويض من الأمم المتحدة في أوكرانيا. وبعد ذلك، عقد وزير الخارجية الأوكراني كليمكن مناقشات مع الأمين العام، ووكيل الأمين العام لادسوس ومعي بشأن تلك المسألة. وقد أبلغنا وزير الخارجية بأن ذلك أمر يقرره أعضاء مجلس الأمن وأن الأمانة العامة سوف تسترشد بقرار المجلس. وحتى الآن، لم نتلق طلباً رسمياً من أوكرانيا بهذا الشأن.

وبالإشارة إلى الإحاطات المقدمة من منظمة الأمن والتعاون إلى المجلس في ٢٧ شباط/فبراير ودعوة الأمم المتحدة إلى أن تبذل جهداً أكبر، فإن الأمانة العامة تواصل تعاونها الوثيق مع المنظمة بشأن ما يمكن عمله لدعم ولايات المنظمة الصعبة والمعقدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد غينغ.

السيد غينغ (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن السيدة فاليري آموس، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، أود أن أدلي بالبيان التالي بشأن الحالة الإنسانية في أوكرانيا.

قبل عام واحد، لم يكن لدى أوكرانيا أي نازحين. أما الآن، ونتيجة للنزاع، هناك قرابة ١,١ مليون شخص تم تسجيلهم في مخيمات النازحين، وأكثر من ٠٠٠ ١٠٠ منهم نزح في الشهر الماضي. وما يربو على ٠٠٠ ٦٧٠ شخص فروا إلى بلدان مجاورة. وعملية النزوح مستمرة، حيث سمح توقف القتال في بعض المواقع للمحاصرين بالفرار. ويعيش أكثر من مليوني شخص في مناطق متأثرة بالنزاع، وفرص الغالبية منهم محدودة في الحصول على الخدمات الأساسية. ولم يتبق في مدينة هورليفكا الآن سوى ٠٠٠ ١٨٠ شخص، مقارنة بـ ٠٠٠ ٢٧٦ قبل النزاع. وتبقى في دوكوتشايفسك ٠٠٠ ٨ شخص فقط، مقابل ٠٠٠ ٣٠ قبل النزاع. وفي ديبالتسيفو، حيث كان عدد السكان أكثر من ٠٠٠ ٢٥ شخص قبل النزاع، تبقى أقل من ٠٠٠ ٧ شخص – ويقدر أن ٠٠٠ ٥ منهم يعيشون في الطوابق السفلى والمخابئ المرتجلة تحت الأرض.

إن خمسة ملايين شخص في شتى أنحاء البلد في حاجة الآن إلى مساعدة إنسانية – منهم مليون شخص في مناطق تسيطر عليها الحكومة و ٣ ملايين آخرين في مناطق غير خاضعة لسيطرة الحكومة. وما يقرب من ١,٤ مليون شخص لا يحصلون على الرعاية الصحية. ومن بقوا في المناطق المتأثرة بالنزاع، خاصة في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان، يواجهون تهديدات أمنية مستمرة بسبب الأنشطة العسكرية. هناك خسائر في الأرواح، كما تعطلت الخدمات الأساسية لإنقاذ الحياة، وفرص الحصول على الخدمات المصرفية والنقدية محدودة، والمواد الغذائية وغير الغذائية تزداد ندرتها وأسعارها

في ارتفاع متزايد، فضلاً عن تصاعد حدة الانفلات الأمني في شتى أنحاء البلاد.

نرحب بحزمة التدابير لتنفيذ اتفاقات مينسك، ولكن مازلنا نحث جميع أطراف النزاع على الالتزام بوقف إطلاق النار المبرم في ١٥ شباط/فبراير وحماية المدنيين. فوقف إطلاق النار لا يزال هشاً، ولكن، كما لوحظ في بعض المناطق، هناك زيادة محدودة في الوصول الإنساني. ومؤخراً، في ١٩ شباط/فبراير، أدخلت قافلة تابعة للأمم المتحدة ٦٢ طناً من المساعدة الإنسانية إلى مدينة دونيتسك. واشتملت الإمدادات على مواد النظافة الأساسية والملابس الدافئة والبطانيات ومسحوق الحليب المكثف ومياه الشرب والأدوية.

وبالرغم من الوصول المحدود للمساعدة الإنسانية إلى المناطق المتأثرة بسبب انعدام الأمن والعقبات الإدارية، وبحلول نهاية عام ٢٠١٤، وفرت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني المستلزمات الصحية لـ ٢,٦ مليون شخص، واللقاحات لـ ٠٠٠ ٣٠ شخص، والمياه النقية ومرافق الصرف الصحي لأكثر من ٠٠٠ ١٠٠ نازح، والإمدادات الغذائية لـ ٠٠٠ ١٠٠ شخص. وبالرغم من تلك الجهود، فإن تلبية الاحتياجات ما زالت تفوق القدرات المشتركة لهيئات المساعدة الإنسانية وحكومة أوكرانيا. ولا بد من تمكين الجهات الفاعلة الإنسانية من الوصول إلى المحتاجين بمساعدات إنقاذ الحياة. وندعو كل أطراف النزاع إلى تيسير المرور الآمن ودون عوائق للمساعدات والعاملين في مجال المساعدة وإزالة أي عقبات إدارية لذلك المرور.

ويقوم منسق الشؤون الإنسانية، السيد نيل والكر، بتنسيق الاستجابة الإنسانية لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية لضمان وصول المساعدة إلى من هم في أشد الحاجة إليها بطريقة فعالة وناجعة وفي الوقت المناسب. وقد أنشئت في أوكرانيا هياكل تنسيقية، بما في ذلك مجموعات معنية بقطاعات معينة. ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية موجود في المناطق الرئيسية الستة في جميع أنحاء البلد.

هناك حاجة ماسة إلى تمويل إضافي لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للمتضررين بذلك النزاع. وخطة أوكرانيا للاستجابة الإنسانية، التي بدأ تنفيذها في ٢٤ شباط/فبراير، تقتضي توفير مبلغ ٣١٦ مليون دولار للوصول إلى ٣,٢ مليون شخص في أشد الحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وحتى الآن، لم يتوفر سوى ١٣ في المائة من ذلك النداء – ٤٢,٢ مليون دولار ليس إلا – إما تم تلقيها أو التعهد بها. ونشكر الدول الأعضاء التي ساهمت في ذلك، وأكبر المساهمات المالية حتى الآن جاءت من المملكة المتحدة والولايات المتحدة والمفوضية الأوروبية وألمانيا والدنمرك. والكثير من الدول الأعضاء، وأبرزهم الاتحاد الروسي، قدم مساعدات مادية كبيرة.

ومن الأهمية بمكان أن يتمكن الملايين من المدنيين المحاصرين في ذلك النزاع، وكثير منهم أصيب بالصدمة جراء العنف والمعاناة الشديدة، من العودة إلى ديارهم مع تمكينهم من الوصول إلى الخدمات الأساسية لإنقاذ الحياة. وندعو جميع أطراف النزاع إلى احترام وقف إطلاق النار ووضع حد للعنف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد غينغ على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيمونوفيتش.

السيد سيمونوفيتش (تكلم بالإنكليزية): التقرير التاسع لبعثة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أوكرانيا، التي جددت ولايتها للتو لمدة ثلاثة أشهر أخرى، نشر في ٢ آذار/مارس. ويغطي التقرير الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٥. واليوم، سألقي الضوء على بعض الاستنتاجات الرئيسية في التقرير وأقدم معلومات مستكملة بشأن المستجدات منذ انتهاء الفترة المشمولة بهذا التقرير.

وبالرغم من أنه بعد التوصل إلى اتفاق مينسك في شباط/فبراير ثبت وقف إطلاق النار بشكل عام، مع الإبلاغ بوقوع بعض الحوادث المعزولة للأسلحة الصغيرة والقصف بمدافع الهاون، فإن حالة حقوق الإنسان، لا سيما في شرق أوكرانيا، لا تزال تنذر بالخطر. وعلى وجه الخصوص في كانون الثاني/يناير والنصف الأول من شباط/فبراير، أدى التصعيد الصارخ لأعمال القتال إلى زيادة انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، مع ارتفاع حاد للخسائر والآثار المدمرة على السكان المحليين. ومن منتصف نيسان/أبريل ٢٠١٤ وحتى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٥، جرى توثيق مقتل ٥ ٦٦٥ شخصا على الأقل؛ وبحلول ٥ آذار/مارس، ارتفع العدد إلى ٥ ٨٢٠ على الأقل. وبالنظر لأن استكمال التقارير عن الخسائر، لا سيما بالقرب من مطار دونيتسك وفي منطقة ديبالسيف، لا يزال منتظرا، فإننا نقدر أن العدد الإجمالي للقتلى في شرق أوكرانيا يتجاوز في الوقت الحالي الرقم ٦ ٠٠٠.

وأود أن أبرز عددا من الاتجاهات المثيرة للانزعاج في حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا.

أولا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير ازداد استخدام الأسلحة المتطورة والثقيلة، بما في ذلك منظومات إطلاق الصواريخ المتعددة. واستخدمت تلك الأنواع من الأسلحة خلال الهجوم الذي وقع في ٢٤ كانون الثاني/يناير على ماريبول، وأدى إلى مقتل ٣١ شخصا، بمن فيهم طفلان. وفي الشرق وحتى وقف إطلاق النار في ١٥ شباط/فبراير، وفي منطقة ديبالسيف الخارجة عن نطاق وقف إطلاق النار، كان هناك قصف عشوائي مستمر للمناطق المدنية المكتظة بالسكان، على السواء في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة والمناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة، مع تصاعد حصيلة الخسائر بين المدنيين. وقد يشكل الاستهداف المتعمد للمدنيين جريمة حرب ويمكن أن يرقى إلى مستوى الجريمة المرتكبة ضد الإنسانية إذا كان واسع النطاق أو منهجيا. وألحقت الهجمات أضرارا فادحة بممتلكات المدنيين والبنية التحتية الحيوية. وبحلول ٤ آذار/مارس، تجاوز عدد المباني السكنية المدمرة خلال فترة النزاع على أرض منطقة دونيتسك ٩ ٥٠٠ مبنى. ولا يزال ما يقرب من ١٥٠ ٠٠٠ من السكان المحليين في منطقة دونيتسك وحدها بدون مياه أو غاز أو كهرباء. وظلت المستشفيات والمدارس ورياض الأطفال تقصف في كلتا المنطقتين الواقعتين في نطاق سيطرة الحكومة والجماعات المسلحة، مما قيد إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والتعليم. وأدى إلى تفاقم الحالة استمرار التدفق المزعوم للأسلحة الثقيلة والمقاتلين الأجانب من الاتحاد الروسي.

ثانيا، لا يزال العديد من المدنيين محاصرين في منطقة النزاع، مع فرض القيود المستمرة والصارمة على حرية التنقل. ووفقا للحكومة، فإن حالة ما يقارب ٤ ٠٠٠ شخص متبقين في ٢١ مرفقا للرعاية المؤسسية في المناطق الواقع في نطاق سيطرة الجماعات المسلحة معرضون للخطر بشكل خاص. كما يشكل انعدام الأدوية الحيوية والغذاء مصدرا رئيسيا للقلق. وذكرت الجماعات المسلحة في عدة مناسبات أنها لن تسمح بإجلاء الأشخاص من مؤسسات الرعاية الاجتماعية، مثل كبار السن أو طريحي الفراش. ولم يفعل أي شيء لإجلاء السجناء أيضا. ومن الضروري إجلاء هذه الفئات الأشد عرضة للخطر على سبيل الأولوية، وكجزء من التزام بموجب القانون الإنساني الدولي.

ثالثا، ثمة مؤشر واضح يدل على أن انقسام المجتمع الأوكراني لا يزال يزداد عمقا. ويزداد الانقسام عمقا مع كل هجوم جديد على السكان المدنيين، ومع كل حالة جديدة للاحتجاز التعسفي والتعذيب، ومع كل حرمان جديد للسكان المتبقين في الأرض الواقعة في نطاق سيطرة الجماعات

المسلحة من الخدمات الأساسية، ومع كل حالة تشريد جديدة. ويزيد الإسهام في الاتجاه السلبي وقوع هجوم إرهابي بجهاز متفجر في خاركيف أدى إلى مقتل أربعة أشخاص في ٢٢ شباط/فبراير، و ١٤ هجوما في أوديسا منذ كانون الأول/ديسمبر استهدفت مكاتب المشاركين في احتجاجات الميدان ومناصريهم. وفي الوقت نفسه، هناك سخط متزايد فيما بين السكان الأوكرانيين حيال القتال في الشرق، ونظمت مجموعة من الاحتجاجات المناهضة لحالة التعبئة في جميع أنحاء البلد.

رابعا، إن الحالة الإنسانية تؤثر بشكل متزايد على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للسكان قاطبة. ويلقي التدفق الهائل للأشخاص المشردين داخليا المسجلين، على نحو ما أبلغ به بالفعل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بعبء أثقل من أي وقت مضى على الحكومة وعلى الشعب الأوكراني. وفي هذا الأسبوع، وافق البرلمان على مشروع قانون يقلص المعاشات المتدنية أصلا من أجل تلبية شروط قرض صندق النقد الدولي الذي تمس الحاجه إليه وللتمكين من سداد المستحقات الاجتماعية للمشردين داخليا. ومن الواضح أن ثمن النزاع يرتفع لكل مواطن أوكراني، إذ تستمر تكلفة المعيشة في الارتفاع، ويصبح تهديد حالات النقص المحتملة للغاز والتدفئة مرجحا وتنخفض قيمة الهريفنا، إلى جانب انخفاض مستوى المعيشة. وفي نهاية المطاف، تتعرض للخطر بشكل حاد الإصلاحات التي تمس الحاجة إليها والموعودة منذ فترة طويلة إذ تتراجع إلى أسفل قائمة أولويات الحكومة.

وإزاء تلك الخلفية، يظل من الأهمية المطلقة بمكان أن تبدي الحكومة العزم والالتزام بمكافحة الفساد وأن تحقق العدالة بدون تحيز والمساءلة عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان، بصرف النظر عن مرتكبيها أو ضحاياها. ويمكن للمساءلة النزيهة أن تمنع انتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل وتحافظ على ثقة الشعب بحكومته وتسهم في تضميد الجراح النفسية. وفي ذلك السياق، يشكل الحكم الذي أصدرته المحكمة الإدارية الإقليمية في ١٩ شباط/فبراير، التي قضى بمسؤولية خدمة الدولة للطوارئ عن التراخي خلال الاضطرابات التي وقعت في ٢ أيار/مايو في أوديسا، خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. وبالرغم من ذلك، لا يزال بطيئا إحراز التقدم في التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بأحداث الميدان. فبعد عام، لم يلق القبض سوى على أربعة أشخاص، منهم اثنان تجري محاكمتهما في الوقت الحالي. ومع ذلك، حتى الآن لم يصدر حكم بإدانة أي أحد على أعمال العنف التي أدت إلى مقتل ١١٧ شخصا.

كما ينبغي أن ينطبق تحقيق العدالة بدون تحيز والمساءلة على من ارتكبوا الانتهاكات في سياق أعمال القتال. ومع أنه شرع في إجراءات ٤٩ دعوى جنائية بحق جنود القوات المسلحة الأوكرانية والحرس الوطني بسبب ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان شكل خطوة هامة، فإن من الواضح أن معظم القضايا لم تتابع بسبب النزاعات على المركز الرسمي لمن يفترض أنهم متورطون. وفي السياق نفسه، فإن ما ينذر ببالغ الخطر أيضا أن شاهد الدفاع الرئيسي في القضية المرفوعة ضد العمدة السابق لسلوفيانسك نيليا شتيبا قد اختطف ووجد مقتولا في ٣٠ كانون الثاني/يناير، الأمر الذي يخيف فعلا الشهود الآخرين من التقدم للإدلاء بالشهادة.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الجماعات المسلحة تنتهك أبسط حقوق الإنسان للسكان المحاصرين في المناطق الواقعة في نطاق سيطرة الجماعات. وتواصل بعثة رصد حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا توثيق حالات التعذيب وإساءة المعاملة وحالات الاختطاف. ففي ٢٢ كانون الثاني/يناير، أُجبر نحو اثني عشر من الجنود الأوكرانيين الذين أُسروا في مطار دونيتسك على السير عبر شوارع مدينة دونيتسك. وتفيد تقارير بالاعتداء البدني على عدة منهم على يد أعضاء الجماعات المسلحة وعلى يد المتفرجين. يذكر أن تلك المعاملة المحطة للكرامة والمهينة للسجناء قد تشكل جريمة حرب.

كما أن الحالة في جمهورية القرم المتمتعة بالاستقلال الذاتي آخذة في التدهور، مع الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تؤثر في معظم الأحيان على التتار من أبناء القرم ومن عارضوا الاستفتاء الذي أُجري في آذار/مارس. وقد وضع نائب رئيس مجلس تتار القرم، السيد أهتم سيغوز، قيد الاحتجاز رهن المحاكمة لمشاركته في مظاهرة مؤيدة لأوكرانيا قبل عام. وذلك بالإضافة إلى استمرار الحظر المفروض على عودة الزعيمين التاريخيين لمجلس تتار القرم، السيد مصطفى جيميليف، والرئيس الحالي رفعت شوباروف، إلى القرم. ووفقا للسيد شوباروف، هناك ادعاءات خطيرة بمحاولات لخرق الاستقلال الذاتي لمجلس تتار القرم وتبديل قيادته بمرشحين مؤيدين لروسيا. كما تستمر ممارسة الضغط على وسائط إعلام تتار القرم.

ومن الضروري للغاية أنه يجب على جميع الأطراف الاحترام الكامل لاتفاق مينسك المبرم في ١٢ شباط/فبراير. فهو السبيل الوحيد للخروج من أزمة ليست وطنية فحسب بل أيضا إقليمية وعلى نحو متزايد عالمية. وأرحب بشكل خاص بصيغة التبادل الشامل لإطلاق سراح جميع المحتجزين من الجانبين. ودعوت إلى الصيغة مع ممثلي القوات المسلحة والحكومة والميسرين. ومع ذلك وحتى الآن لم تطبق الصيغة على النحو المناسب.

إن عمليات تبادل الأسرى المجزّأة التي جرت حتى الآن تحفز على حالات الاعتقال التعسفي لكي يتوفر مزيد من السجناء لمبادلتهم.

ومن شأن التنفيذ الكامل لصيغة يتم بموجبها الإفراج عن الكل مقابل الكل أن تكون تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة، واختبارا حقيقيا لالتزام الأطراف بإنهاء النزاع.

ولذلك، فإنني أدعو كلا الطرفين إلى تنفيذها بصورة تامة وفورية.

وفي الوقت نفسه، لا تزال قائدة الطائرة الأوكرانية ناديا سافشنكو في الحبس الانفرادي في مركز الاحتجاز قبل المحاكمة في الاتحاد الروسي. ومن الأهمية بمكان كفالة أن يتم الإفراج الفوري عن السيدة سافشنكو. ينبغي أن يتم إطلاق سراحها إما بناء على صيغة الكل مقابل الكل أو لأسباب إنسانية، بسبب أوضاعها الصحية.

وفي الختام، فإن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا ما زالت خطيرة. وثمة مخاوف من أن الأعمال العدائية قد تُستأنف، وشواغل إزاء شن حملة عسكرية على ماريوبول. وقد ينطوي ذلك على وقوع المزيد من الضحايا، مما سيصعد كثيرا النزاع ويؤدي إلى تدويله أكثر. بعد مقتل أكثر من ٦٠٠٠ شخص، ومليون مشرد، ومئات آلاف اللاجئين، واستمرار الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، فإن النزاع لم يبلغ نقطة اللاعودة بعد. ومع ذلك، يبدو أن الفرصة المتاحة تتلاشى سريعا. ولا يمكننا ببساطة أن ندع ذلك يحدث.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد سيمونوفيتش على إحاطته الإعلامية.

أُعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة مورموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاث على إسهاماتهم القيمة والواقعية. فمن الصعب أن نختلف مع الابيانين اللذين أدلى بهما كل من وكيل الأمين العام السيد فيلتمان، والأمين العام المساعد السيد سيمونوفيتش، ومفادهما أن الفرصة المتاحة صغيرة جداً وقد تتلاشر بسرعة.

وفي أعقاب الجهود الدبلوماسية بصيغة نورماندي، الرامية إلى إيجاد حل للصراع الأوكراني، فقد تم الاتفاق في ١٢ شباط/فبراير على حزمة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات

مينسك المؤرخة ٥ و ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وقد وضع مجلس الأمن ثقله وراء تلك الاتفاقات باتخاذه القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٤)، في ١٧ شباط/فبراير.

ومنذ ذلك الحين، حدثت بعض التطورات الإيجابية، بما في ذلك التبادل الأولي للأسرى والانخفاض الكبير في عدد القتلى. ومع ذلك، فإن ثمة حاجة ملحة لإحراز المزيد من التقدم. يجب الإفراج عن جميع الأشخاص المحتجزين بصورة غير قانونية، بما في ذلك قائدة الطائرة الأوكرانية ناديا سافشنكو، التي أمضت أكثر من ٨٠ يوما مضربة عن الطعام، واقتربت أوضاعها الصحية المتدهورة من نقطة اللاعودة.

ولا تزال هناك شواغل خطيرة فيما يتعلق بالتحقق من انسحاب الأسلحة الثقيلة، واستمرار حالات انتهاكات وقف إطلاق النار، بما في ذلك بالقرب من ماريوبول ومطار دونتسك.

ونلاحظ في تقييم بعثة الرصد الخاصة بأن الهجمات على البلدات الخاضعة لسيطرة الحكومة شرق ماريوبول قد تشير إلى محاولة لاختبار الدفاعات الشرقية للمدينة. ونشدد على أن أي من المحاولات التي يقوم بها أفراد المليشيا المدعومة من روسيا سعيا للسيطرة على مزيد من الأراضي سيشكل انتهاكا واضحا لاتفاقات مينسك وسيقوض بشكل خطير جميع الجهود المبذولة لتعزيز التوصل إلى حل سياسي مستدام.

ولا يزال المراقبون التابعون لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يواجهون قيودا صارمة. وتواصل الجماعات المسلحة المدعومة من روسيا بمنع الوصول إلى مناطق، بما في ذلك إلى شيروكينو وكروجليفكا. كما أنها تواصل مضايقة وتهديد موظفي بعثة الرصد الخاصة. ومن الواضح أن هذا أمر غير مقبول وانتهاك لاتفاقات مينسك وتدابير تنفيذها.

ولم يتم تزويد بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالمعلومات التفصيلية المطلوبة، بما في ذلك قائمة جرد الأسلحة وطرق الانسحاب ونقاط الحشد، وفقا لاتفاقات مينسك. ومن ثم، تظل هناك أسئلة وجيهة بشأن ما إذا كان المقاتلون غير الشرعيين يسحبون أسلحتهم الثقيلة أو أنهم ينفذون مجرد إعادة تجمع تحت ستار القيام بذلك.

وتزداد الحالة تفاقما بفعل بقاء أنشطة مراقبة الحدود التي تقوم بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا محددة بـ ٤٠ مترا من أصل نحو ٤٠٠ كيلومتر. وكما نعلم، عطلت روسيا مرارا الجهود الرامية إلى توسيع نطاق رصد الحدود.

من الأهمية بمكان أن تتوقف روسيا عن زعزعة الاستقرار في شرق أوكرانيا، وأن تتوقف عن دعم الجماعات المسلحة غير المشروعة التي تعمل هناك. ويجب أن تسحب جنودها من أراضي أوكرانيا. ويجب أن تضع حدا لحركة المرتزقة عبر حدودها إلى الأراضي الأوكرانية ووقف الدعم للمقاتلين غير الشرعيين. كما ينبغي لروسيا أن تستخدم نفوذها لدى الجماعات المسلحة غير المشروعة من أجل ضمان الاحترام الكامل وغير المشروط لإطلاق النار، وإمكانية رصد سحب الأسلحة الثقيلة على النحو الواجب.

وينبغي أن تتوفر لبعثة الرصد التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إمكانية وصول تامة وبلا عوائق إلى جميع المناطق. ويجب أن تتمكن من ممارسة ولايتها بشكل مستقل، وبدون عوائق أو تدخل. ونحن نتطلع إلى تمديد ولاية البعثة في وقت قريب لفترة ١٢ شهرا. يجب ضمان التمويل والموارد الكافية للبعثة للاضطلاع بولايتها.

وقد تحمل المدنيون وطأة هذا الصراع، الذي بدأ العام الماضي بالضم غير الشرعي لشبه جزيرة القرم، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة. وتم استخدام الحجج الزائفة للدفاع عن حقوق الناطقين باللغة الروسية من أجل غزو شبه جزيرة القرم وتعزيز النزعة الانفصالية في شرق أوكرانيا. وفي الوقت حيث تكافح روسيا انتهاكات حقوق الإنسان

المُتَصَورة، تسببت هي والمليشيات غير المشروعة التي تدعمها بأزمة إنسانية حقيقية وبانتهاكات فعلية ومأساوية لحقوق الإنسان في المناطق المتضررة من الإجراءات غير القانونية.

وقد توقفت الحياة الطبيعية في تلك المناطق مما أدى إلى التشريد والدمار والوفيات. وقدم الأرقام السيد جون غينغ من مكتب لتنسيق الشؤون الإنسانية. أعيد توطين ما لا يقل عن مليون شخص داخل البلد، مما يلقي بعبء ثقيل على السلطات وكذلك على المجتمعات المحلية. وقد تكلم الأمين العام المساعد السيد سيمونوفيتش عن ذلك. وقد زاد الشتاء البارد من تفاقم الأزمة الإنسانية الشديدة الحدة. وتتحمل روسيا والجماعات المسلحة غير القانونية المسؤولية الكاملة عن الدمار الذي لحق بأوكرانيا.

ونرحب بجهود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الرامية إلى التخفيف من معاناة الشعب في شرق أوكرانيا. ولا بد من توفير إمكانية الوصول لجميع الجهات الفاعلة الإنسانية دون عراقيل إلى جميع المناطق المتضررة لتقديم المساعدة الإنسانية بدون عوائق. وينبغي تقديم المساعدة الإنسانية وفقا للقانون الدولي، وفي إطار الاحترام الكامل لسيادة أوكرانيا. لا تزال ما تسمى بالقوافل المساعدة مصدرا للقلق، حيث إنها تعمل على انتهاك المعايير المقبولة للمساعدة الإنسانية وانتهاك حدود والسيادة في أوكرانيا.

وقد وثقت تقارير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مرارا كارثة انهيار سيادة القانون والانتهاكات الجسيمة المستمرة لحقوق الإنسان في المناطق الواقعة تحت سيطرة المتمردين، بما في ذلك عمليات الاختطاف، والاحتجاز التعسفي والضرب والتعذيب والإعدام بإجراءات موجزة. هناك أيضا العديد من حالات الانتهاك الجسيم للقانون الدولي الإنساني التي أشار إليها للتو الأمين العام المساعد سيمونوفيتش. إن أسر الأسرى الأوكرانيين وعرضهم من جانب الميليشيات يشكل جريمة حرب محتملة. وكشف الاستيلاء على مطار دونيتسك عن جثث جنود أوكرانيين كانو قد أعدموا وأياديهم مقيدة خلف ظهورهم، على النحو الموثق في آخر التقارير.

وتستمر الهجمات على الصحفيين. ووفقا للتقرير، تم تسجيل ما لا يقل عن ٦٠ حالة من حالات الاعتداء على مكاتب وسائط الإعلام والصحفيين، وتم احتجاز ٧٨ صحفيا على أيدي الجماعات المسلحة منذ آذار/مارس العام الماضي. ولا يزال مكان بعضهم مجهولا حتى الآن.

وآخر تقرير صادر عن بعثة رصد حقوق الإنسان يبرز بوضوح حالة حقوق الإنسان المثيرة للقلق في القرم. وأفرد الطائفة التترية الذين عارضوا الاستفتاء الصوري الذي أجري في العام الماضي، والجماعات والأقليات الدينية يتعرضون للتهديد والمضايقة والتخويف والاختطاف والاختفاء القسري.

ومنذ الضم من جانب الاتحاد الروسي، فقد تقلص الحيز العام في القرم. فقد تم قمع شديد للحريات الأساسية في التعبير والتجمع. ويتم فرض قيود على جميع حاملي جوازات السفر الأوكرانية في ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية، ويتم الحد من فرصهم في الحصول على الخدمات الاجتماعية، وويتم تقليل حصصهم من تصاريح الإقامة، ويفقدون أعمالهم وبيوتهم. و لم تبق أي مدرسة من المدارس الـ ٦٠٠ التي تعلم باللغة الأوكرانية بالكامل. ولا تُعطي دروسا منفصلة باللغة الأوكرانية إلا ٢٠ مدرسة في شبه الجزيرة – ويشكل هذا انتهاكا لحقوق المجتمع الأوكراني في القرم.

كما تأثرت الطوائف الدينية. ويجري تهديد القساوسة والأئمة وممثلي الطوائف الدينية الأخرى بالمحاكمة، ويتعرضون للاحتجاز والتحرش، مع تدنيس أماكن عباداتهم ومقاماتهم. ويتم إجبار الناس على التجنس بالجنسية الروسية وإلا فقدوا ممتلكاتهم وحقوقهم ودخلهم.

وتتار القرم يشهدون حالة خطيرة جدا حيث لا وطن لهم غير القرم. وقد تم طرد زعمائهم من المجلس وجرى تهديدهم ومقاضاتهم وترحيلهم. وقد تم منع شخصيات كبيرة مثل مصطفى جميليف ورفعت تشوباروف من العودة إلى القرم. ويجري حاليا احتجاز النائب أهتيم سيوغوز إلى جانب عدد من الناشطين آخرين. ولا يزال عدد من الناشطين مفقودين حتى الآن بعد اختطافهم منذ أيار/مايو العام الماضي. وابن زعيم تتار القرم جميليف لا يزال رهن الاحتجاز في الاتحاد الروسي بموجب تهم ملفقة.

وحرية وسائط الإعلام في شبه جزيرة القرم مقيدة. وتم إيقاف بث القنوات التلفزيونية الأوكرانية والإنترنت من أوكرانيا. وهُدد صحفيون واعتدي عليهم كما هوجموا. وتم إجراء تحقيقات مع صحف التتار في القرم.

وعلى الرغم من إدعاءات روسيا بعكس ذلك، وعلى الرغم من الظروف الصعبة للغاية، تعكف السلطات الأوكرانية على الاستمرار في عمليات الإصلاح اللازمة.

إننا نرحب بقرار الرئيس الأوكراني تشكيل لجنة دستورية، وإنشاء مجلس وطني للإصلاح، وإنشاء وكالة لمكافحة الفساد وصياغة استراتيجية وطنية فيما يخص حقوق الإنسان، مما ينم عن التزام الحكومة بضمان حقوق الإنسان للجميع. ويجب تشجيع تلك الجهود ودعمها بكل إخلاص. إن الشعب الأوكراني يستحق الاستفادة من الإصلاحات على وجه السرعة وبشكل فعال. ولم تكن لأحداث الميدان علاقة بالتطرف، كما يستمر البعض في الادعاء. بل كان لها علاقة بالرغبة المتحمسة للشعب الأوكراني في الإصلاح، وفي القطيعة الواضحة مع الماضي، الذي اتسم بالانتهاكات والفساد والمحسوبية والكسب غير المشروع.

ومن الضروري أيضا معالجة مسألة الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك في القرم والمناطق التي يسيطر عليها المتطرفون، التي انتشر فيها غياب حكم القانون وانهارت المساءلة تماما. ويجب مساءلة جميع مرتكبي أشد الجرائم خطورة، بما في ذلك إسقاط الطائرة الماليزية التي كانت تقوم برحلتها رقم MH-17. إننا ندعو السلطات الأوكرانية إلى بذل قصارى جهدها في هذا الصدد. كما نحث أوكرانيا على استكمال انضمامها إلى نظام روما الأساسي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا ضرورة عدم منح أي عفو على ارتكاب جرائم دولية، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ويود وفد بلدي الإعراب عن تقديره لانخراط الأمم المتحدة ووكالاتها، ومنظمة الأمن والتعاون، في أوكرانيا. ونحن نتطلع إلى استمرار إعداد التقارير، بما في ذلك التقارير الميدانية لمفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، عن حقوق الإنسان في أوكرانيا، بما في ذلك القرم. ويتعين أن تحظى الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبعثاتهما بحق الوصول دون عوائق إلى جميع المناطق في أوكرانيا، بما في ذلك القرم. وينبغي للمجتمع الدولي، ووكالات الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة في المجال الإنساني، تكثيف جهودهم لمساعدة أوكرانيا على التعامل مع التحديات الهائلة الناجمة عن هذا الصراع الدائر بدعم خارجي والمستمر منذ عام.

ويكمن السبيل لاستقرار الحالة في شرق أوكرانيا، في التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك التي أبرمت خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، كما جرى التأكيد عليها في ١٢ شباط/فبراير. لقد سمع شعب أوكرانيا ما يكفي من الكلام من المجتمع الدولي. وقد حان الوقت لنفي بالتزاماتنا. لقد تسبب الاتحاد الروسي في هذه الحرب ورعاها، وفي وسع الاتحاد الروسي وضع حد لها، من خلال الالتزام الكامل وغير المشروط باتفاقات مينسك، واستخدام نفوذه على المسلحين غير الشرعيين ليحذوا حذوه. إن الاستقلال السياسي لأوكرانيا، ووحدتها وسيادتها

وسلامتها الإقليمية، أمر غير قابل للتفاوض، ويجب على جميع أعضاء المجتمع الدولي دون استثناء التقيد بذلك.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): لا نزال نعتقد أن الامتثال لاتفاقات مينسك التي أبرمت خلال شهر أيلول/سبتمبر، وتنفيذ حزمة شباط/فبراير، يوفران خارطة الطريق لإحلال السلام في أوكرانيا. ولأول مرة منذ توقيع حزمة تنفيذ مينسك، في ١٢ شباط/فبراير، شهدنا انخفاضا في حدة العنف. وبالطبع، لا أحد ينسى أن الانفصاليين الذين دربهم الاتحاد الروسي وسلحهم ووجههم، وقاتل إلى جانبهم، قد بدأوا في انتهاك الالتزامات المترتبة عليهم بموجب الحزمة، منذ الدقائق والساعات الأولى التي مرت على توقيع الاتفاق، من خلال فرض الحصار على ديبالتسيفو، وهي مدينة تبعد عشرات الكيلومترات عن خط التماس، عن طريق قصفهم المميت والعشوائي. وقد بدأت الانتهاكات في أول يوم، واستمرت انتهاكات وقف إطلاق النار في عدد من المناطق، وخاصة خارج ماريوبول، حيث انخرط الانفصاليون الذين يدعمهم الاتحاد الروسي في قتال عنيف، وهاجموا قرية شيروكين في الأيام الأخيرة.

للأسف، ورغم انخفاض أعمال العنف، لم يجر سوى التزام جزئي بحزمة تنفيذ اتفاقات مينسك. وكما يعلم أعضاء المجلس، تدعو الحزمة إلى ”وقف اطلاق نار فوري وشامل“، وليس التخفيض التدريجي والجزئي لاطلاق النار. ولا تقول بأنه بوسع الانفصاليين الذين يدعمهم الاتحاد الروسي مواصلة القصف، وأعمال القنص أو استخدام البراميل والمدفعية المزودة بأنظمة إطلاق صواريخ. لكنهم نفذوا مع ذلك، هجمات باستخدام كل هذه الأساليب في الأيام الأخيرة. ومنذ ٢٠ شباط/فبراير، تسببت هجمات كهذه نفذها الانفصاليون الروس في مقتل ١٥ عسكريا أوكرانيا، وجرح ما يناهز ١٠٠ آخرين.

ويتمثل الشرط الثاني الذي تنص عليه حزمة تنفيذ اتفاقات مينسك، في إمكانية وصول المراقبين من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشكل كامل وبدون قيد لمنطقة النزاع بأكملها. وفي حين كانت هناك حالات عرضية جرى خلالها إيقاف بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في نقاط تفتيش أوكرانية، تم توثيق القيود التي فرضها الاتحاد الروسي والانفصاليون على البعثة بأنها واسعة النطاق. تماما كما منع الاتحاد الروسي والانفصاليون الذين يدعمهم الاتحاد الروسي البعثة من الذهاب إلى ديبالتسيفو، بينما كانت تلك القوات تنفذ هجومها البشع، أفادت تقارير البعثة عن عرقلة متكررة ومستمرة من جانب الانفصاليين الذين يدعمهم الاتحاد الروسي، وهي عرقلة بلغت حد التهديد بقتل مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد منح الانفصاليون حتى الآن، المراقبين وصولا متقطعا، إقتصر على بعض الطرق، متى وأين كان ذلك مناسبا لهم. كما سألنا من قبل، نسأل مرة أخرى: من يعرقل عمل مراقب موضوعي سوى شخص لديه ما يخفيه عن مراقب غير منحاز؟

وتدعو حزمة تنفيذ اتفاقات مينسك أيضا للسحب الكامل لجميع الأسلحة الثقيلة. وهذا أيضا لم يحدث. فبعد فترة وجيزة على التوقيع على الحزمة، أرسل رئيس مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، رسالة إلى جميع الموقعين طلب منهم فيها تقديم معلومات عن الأسلحة الثقيلة الموجودة في شرق أوكرانيا، ومكان وجودها، والطرق التي ستستخدم لسحبها، والمكان الذي سيجري نشرها فيه بعد سحبها. ولم يرد الاتحاد الروسي، وكأنه لو ادعى عدم امتلاكه أسلحة ثقيلة في أوكرانيا، فإننا سننسى جميع الدبابات وصواريخ غراد والأسلحة الثقيلة التي شاهدنا الاتحاد الروسي يرسلها عبر الحدود. إن جميع الموقعين على اتفاقيات مينسك وحزمة التنفيذ، وهم أوكرانيا، من جهة، والاتحاد الروسي، وما يسمى جمهورية دونيتسك الشعبية

وجمهورية لوغانسك الشعبية، من جهة أخرى، مسؤولون جميعا عن سحب الأسلحة الثقيلة. ويجب أن تتمكن المنظمة من الوصول غير المقيد وغير المشروط من أجل التحقق من الانسحاب. وقبل يومين، أرسل الاتحاد الروسي قافلته الإنسانية السابعة عشرة إلى أوكرانيا، مانعا مرة أخرى المراقبين الدوليين وحرس الحدود الأوكرانيين من إجراء تفتيش تام وكامل لمحتوياتها. والقوافل الروسية، التي ينبغي أن تخرج من أوكرانيا، تدخل إليها بدلا من ذلك. وإذا كانت هذه القوافل تحمل مساعدات إنسانية، فلماذا لا يسمح بتفتيشها بشكل كامل؟

إن وقف إطلاق النار وسحب الأسلحة وتحقق المنظمة، ما هي سوى خطوات فورية يجب أخذها في حزمة التنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، فقد دعت جميع اتفاقات مينسك حتى الآن إلى إطلاق سراح جميع الرهائن من قبل جميع الاطراف. وناديا سافتشينكو والأوكرانيين الآخرين المحتجزين في الاتحاد الروسي هم رهائن، تماما كما هو الحال فيما يخص أولئك المحتجزين في أقبية دونيتسك ولوغانسك. وندعو الاتحاد الروسي مرة أخرى إلى الإفراج عن ناديا سافتشينكو، التي أضربت عن الطعام لما يزيد عن ٨٠ يوما، فضلا عن نظرائها الأوكرانيين. وهذا أمر يمكن أن يقوم به الاتحاد الروسي اليوم.

كما رأينا من قبل، فإن لدى الانفصاليين سجلا حافلا من استخدام تهدئة القتال لاعادة تجميع صفوفهم، وإعادة التسليح والإمداد. ويدعم الاتحاد الروسي هذه العملية من خلال توفير إمدادات غير محدودة من البنادق والأسلحة. وتأمل الولايات المتحدة وبقية العالم، ألا يكون الأمر كذلك هذه المرة. ونحن نراقب بدقة ما يحدث في شيروكين، وهي بلدة تقع إلى الشرق من مدينة ماريوبول الساحلية الاستراتيجية، التي يخشى كثيرون أن تكون الهدف التالي للانفصاليين والجيش الروسي.

وقد سلط أحدث تقرير لمفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الضوء بقوة على العواقب المدمرة لهذا الصراع. حيث جرى تشريد أكثر من ١,٧ مليون شخص، وقتل أكثر من ٥ ٨٠٠ شخص، ويشكل ذلك تعدادا للضحايا لا يشمل مئات الجثث التي عثر عليها بعد إنهاء الانفصاليين الذين يدعمهم الاتحاد الروسي حصارهم القاتل لديبالتسيفو. وذكر تقرير صادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في نهاية الشهر الماضي أنه تم العثور على ٥٠٠ جثة في المنازل والأقبية في نهاية الحصار - ٥٠٠ جثة. والمنازل والأقبية هي المأوى الذي لجأ إليه الناس، من أجل الاحتماء من وابل قذائف الهاون والصواريخ الروسية الصنع التي انهالت بدون انقطاع على سكان المدينة، الذين لم يتمكنوا من الفرار. وبعد أسابيع من الحصار، في نهاية كانون الثاني/يناير، أعلن من نصب نفسه زعيما للانفصاليين الذين يدعمهم الاتحاد الروسي، أن أي شخص غادر سيكون في مجال مرمى مدفعيته. واعتبارا من ذلك اليوم، فإنه قال: بأن الطريق سيتعرض لإطلاق النار. وبالتالي ترك لمن هم في الداخل خيار المخاطرة بحياتهم من خلال البقاء أو المخاطرة بحياتهم من خلال المغادرة. وقتل المدنيون وهم يقومون بكلا الأمرين، وأكرر، تم العثور على ٥٠٠ جثة في المنازل والأقبية التي لجأ إليها الناس على سبيل المأوى.

إن الضحايا والنازحين هم أحد الآثار المدمرة لهذا النزاع. والأمر الآخر الذي نادرا ما نتحدث عنه في المجلس الآن، هو الاحتلال غير الشرعي المستمر ومحاولة عضو دائم في المجلس، ضم القرم. إن ضم القرم مهم ليس فقط لأنه يشكل انتهاكا مستمرا للسلامة الإقليمية لدولة ذات سيادة، وانتهاكا مدبرا في موسكو جرت التغطية عليه باستفتاء صوري، بل لأنه يعطينا أيضا فكرة عن الحكم الذي يمكن أن نتوقعه في أجزاء أخرى من أوكرانيا من أولئك الذين يعتبرون أنفسهم جزءا من نفوروسيا.

دعوني أقدم مثالا واحدا فقط على ما هو عليه حال العيش في هذا العالم، من قائمة طويلة من الممارسات القمعية

الموثقة، في التقرير المذكور سابقا بشأن حقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة خلال شهر شباط/فبراير، التي تشكل جزءا من اضطهاد لا هوادة فيه لأقلية المسلمين التتار في القرم. ووفقا للتقرير، إعتقلت سلطات الأمر الواقع في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ا، أهتم سيغوز، نائب رئيس مجلس التتار، وهو المجلس الذي يمثل التتار.

وقد اتُّهم، بموجب القانون الجنائي الروسي، بالمشاركة في ”أعمال شغب جماعية“، احتجاجا على الاحتلال الروسي الذي كان وشيك الوقوع، والتي انتهت بالصدام مع متظاهرين مؤيدين لروسيا. وفي ٧ شباط/فبراير، احتُجز شخص آخر من تتار القرم لاتهامه بنفس التهم. والاثنان متهمان بانتهاك القانون الروسي، على الرغم من أن القانون الروسي لم يكن قد دخل بعد حيز النفاذ عندما شاركا في الاحتجاج.

وبالأمس، أصدرت الممثلة المعنية بحرية وسائط الإعلام في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بياناً يفيد بأن حرية وسائط الإعلام في القرم وصلت إلى أدنى مستوىً لها على الإطلاق. وأفادت بأنه، من بين انتهاكات أخرى:

> ”تم تهديد صحفيين في ما لا يقل عن ١٣ من وسائط الإعلام المستقلة وصحفيين يعملون لحسابهم الخاص ومدونين، ومهاجمتهم والاعتداء الجسدي عليهم ومنعهم من الدخول واستجوابهم واختطافهم؛ وصودرت معداتهم أو أُتلفت“.

إن الاتحاد الروسي يحتل أراض ويحاول ضمّها من جانب واحد، ثمّ يطبّق قوانينه بأثر رجعي وتعسّفي على الأشخاص الذين تجرؤوا على التشكيك في استيلائه عليها فيما كان ذلك يحدث. ولا يمكن للوضع أن يكون شبيها بقصص الروائي جورج أورويل أكثر من ذلك. وأي شخص اطّلع على تقرير حقوق الإنسان يعلم ذلك، وهذا ليس سوى بند في قائمة طويلة من الأساليب القمعية التي اتسم بها الاحتلال الروسي والتي تتضمن التعذيب والاختفاء القسري والاغتيالات السياسية المحددة الهدف.

ولتجنّب تحول عالمنا إلى عالم شبيه بقصص أورويل، حيث نتكلم عن السلام فيما نقوضه، يجب أن نكفل تنفيذ اتفاقات مينسك. ويجب على أعضاء المجلس المجتمعين حول هذه الطاولة أن يواجهوا الحالة على أرض الواقع كما هي قائمة، وليس كما نتمناها أن تكون. فلن يتحقق السلام بمزيد من الكلام، وقد شهدت هذه القاعة الكثير جدا من الكلام. وهو لن يتحقق إلا بالتنفيذ المخلص والذي طال انتظاره للاتفاقات الكثيرة التي أُبرمت، وبتجديد احترام السلامة الإقليمية لدولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد رسم المتكلمون الثلاثة الأخيرون صورا شديدة القتامة للوضع. ونود أن نناشد الجميع أن يكونوا أكثر موضوعية، وهذا في صالح التوصل إلى تسوية للتراع. ومع ذلك، نفهم أن مثل هذه المناشدات في هذه الحالة عديمة الجدوى.

ونحن ممتنون لوكيل الأمين العام للشؤون السياسية جيفري فيلتمان ولمدير شعبة التنسيق والاستجابة التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيد جون غينغ، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

وفيما يتعلق بالسيد إيفان شيمونوفيتش، نعتقد أن الإحاطة الإعلامية التي قدمها إلى مجلس الأمن غير ملائمة لعدة أسباب. أولاً، لم يتخذ المجلس قراراً بإنشاء بعثة حقوق الإنسان في أوكرانيا ولم يطلب منها القيام بدور الإبلاغ. ثانياً، أتيحت الفرصة للسيد شيمونوفيتش فعلاً، قبل بضعة أيام، لمخاطبة مجلس حقوق الإنسان في جنيف ولتوضيح آرائه للدول الأعضاء. وهذا مثال تقليدي على ازدواجية الجهود في الأمم المتحدة. ولم يؤدِّ حضور السيد شيمونوفيتش لجلسات مجلس الأمن السابقة إلا إلى التسييس المفرط لهذه المسألة. وقد

تمت التضحية بالموضوعية من أجل الدعاية. ووصل الأمر إلى حدّ أن البعثة الدولية لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا بدأت تعرب عن آرائها بشأن جوانب عسكرية لا علاقة لها بمسائل حقوق الإنسان. لهذا السبب، لن نعلّق اليوم على الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد شيمونوفيتش. فقد قمنا بذلك بالفعل في مجلس حقوق الإنسان.

وفي ١٧ شباط/فبراير، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، الذي يعتمد حزمة من التدابير الرامية إلى تنفيذ اتفاقات مينسك، التي وضعت إطاراً للتسوية السلمية وطريقة للتصدي للنزاع في المجلس. وقد رفعت حزمة التدابير المؤرخة ١٢ شباط/فبراير مستوى تسوية النزاع إلى مرحلة أكثر تقدماً، وأصبحت نوعاً من التأكيد الجديد للعملية. وتقدّم الوثيقة نهجاً شاملاً – من المسائل العسكرية إلى تدابير بناء الثقة – وتشمل الإصلاح الدستوري، الذي ينبغي أن يتم بالتشاور مع دونيتسك ولوغانسك.

وهناك أيضاً عدد من العناصر الهامة الأخرى، بما فيها العفو عن المشاركين واستعادة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والجوانب الإنسانية. أمّا الآن، وبفضل القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، فقد تم تعزيز كل شيء بفعل السلطة الدولية لمجلس الأمن الذي أصبح، بالإضافة إلى قادة مجموعة نورماندي الرباعية، ضامناً لحزمة التدابير. والوثيقة واضحة، سواء فيما يتعلق بتسلسل الخطوات التي ينبغي اتخاذها أو المشاركين الذين يجب أن يتخذوا تلك الخطوات. وفي هذا الصدد، من المهم أن نتصرف بحسن نية وأن ننفّذ الخطوات دون محاولة إعادة كتابها.

تقوم بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور بالغ الأهمية في تنفيذ حزمة التدابير. وهي مكلّفة برصد هذه العملية، وفقاً للمعايير المنصوص عليها في الوثيقة بشكل نزيه وطريقة منسّقة. وإذا كانت بعثة الرصد الخاصة في حاجة إلى تعزيز – المزيد من المراقبين أو المعدات أو التمويل – فنحن على استعداد للنظر في ذلك بصورة بنّاءة أكثر وبمزيد من التفصيل في إطار المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون ومقره في فيينا.

وكوننا واقعيين ومتفائلين معاً، فنحن راضون عن التطور الإيجابي للحالة على أرض الواقع. فوقف إطلاق النار صامدٌ عموماً. وسحب الأسلحة الثقيلة قد بدأ. وقد أنجز أحد أطراف النزاع، وهي جمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوغانسك الشعبية، بالفعل تلك الإجراءات. ونأمل أن تحذو كييف حذوهما وأن تسحب في نهاية المطاف المعدات الثقيلة إلى خط التماس. ونأمل أن يساعد هذا على تعزيز مناخ من الثقة وأن تتوقف الانتهاكات المتفرقة لوقف إطلاق النار. ونلاحظ أيضاً التقدم المحرز في تبادل الأسرى.

وفي نفس الوقت، توقف التقدم المحرز بشأن عدد من النقاط. ففي ٢٤ شباط/فبراير في باريس، دعا وزراء خارجية مجموعة نورماندي الرباعية فريق الاتصال الثلاثي إلى إنشاء فريق عامل فوراً لمعالجة الجوانب المتبقية. وللأسف، ترفض السلطات الأوكرانية القيام بذلك وهي تماطل فيه. وهذا يدعو إلى القلق ويؤدي إلى نتائج عكسية. وفي ٣ آذار/مارس، وبعد تأخير لعدة أشهر، وقّع الرئيس بوروشينكو مرسوماً يقضي بإنشاء لجنة دستورية، ستقوم بإدخال تعديلات على الدستور. ومع ذلك، فإن العملية حتى الآن بعيدة عن الشفافية. ووفقاً لحزمة التدابير، يجب أن يتم الإصلاح الدستوري بالتنسيق مع ممثلي دونيتسك ولوغانسك. وإلا فإن الأسباب العميقة للأزمة الأوكرانية لن يتم التعامل معها.

وتتعلق مسألة منفصلة بالحالة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية الكارثية في دونباس. فقد أصبحت التدابير التي تتخذها كييف لخنق الجنوب الشرقي حصاراً حقيقياً. وتم وقف دفع الاستحقاقات الاجتماعية والمعاشات التقاعدية لسكان دونباس. ويتطلب الخروج من المنطقة والدخول إليها

التغلب على عقبات بيروقراطية يكاد يستحيل تجاوزها. ولا تصل قوافل المساعدة الإنسانية والغذائية إلى المدنيين، على نحو ما أكدته المنظمات الدولية. ودُمرت عشرات المستشفيات والمدارس. وأوقفت كييف مؤخراً إيصال الغاز إلى دونباس.

وتبذل روسيا حالياً جهوداً كبيرة من أجل تلبية الاحتياجات الملحة لسكان دونباس. وقد أرسلت بالفعل ١٧ من قوافل المساعدة الإنسانية. وبالمناسبة، خضعت آخر قافلة، وكذلك بعض القوافل السابقة، لتفتيش كامل بمعرفة موظفي الجمارك الأوكرانيين عند نقطة تفتيش دونيتسك. وأرجو من السفيرة باور الاهتمام بما تقوم به سفارتا بلدها في موسكو وكييف وبأسباب عدم تزويدهما لها بهذه المعلومات الأساسية، حيث تزودانها بدلاً من ذلك بمعلومات مضللة حول هذا الموضوع والعديد من القضايا الأخرى ذات الصلة بأوكرانيا.

وبفضل قوافل المساعدة الإنسانية، يجري توفير حصص غذائية لما يقرب من ٣٠ ٠٠٠ شخص وتتلقّى ٢٥٠ مستشفى معدات طبية وأعيد فتح حوالي ١٥٠ من مرافق الخدمات الاجتماعية. ويتم تقديم مياه الشرب إلى ٨٠ في المائة من السكان في المناطق المتضررة. ونعتقد أن انتقادنا لإرسال تلك القوافل هو انتقاد لا أساس له ومسيّس بشكل يدعو للسخرية. ولن تقوض تلك الانتقادات بأي حال من الأحوال تصميمنا على مساعدة سكان دونباس.

إن الإحصاءات المتعلقة بالمشردين داخلياً في أراضي أوكرانيا وعددهم مليون شخص معروفة جيداً. بيد أن عدداً قريباً منهم من البشر – ٩٥٠ ٠٠٠ شخص منذ نيسان/أبريل ٢٠١٤ – قد تركوا أوكرانيا وأقاموا في روسيا. وطلب أكثر من ٦٥٠ ٠٠٠ منهم الحصول على مركز خاص. ولا نفرّق بين ما إذا كان أولئك الأشخاص قادمين من شرق أوكرانيا أو غربها أو ما هي آراؤهم السياسية. ونحن نبذل جهوداً شاملة للترحيب بهم وتوفير السكن وفرص العمل لهم. وهناك حوالي ٥٢٧ موقع إيواء مؤقت في أنحاء متفرّقة من ٧٦ منطقة من مناطق الاتحاد الروسي يقيم فيها حالياً أكثر من ٢٧ ٠٠٠ شخص، بمن فيهم حوالي ٩ ٠٠٠ طفل. ويتم تقديم المساعدة الإنسانية والطبية والنفسية لهؤلاء الأشخاص.

وفي المدى المتوسط، لا يمكن حلّ المشاكل الاجتماعية والاقتصادية لدونباس من دون تنفيذ أحكام حزمة التدابير المتعلقة بالإعادة الكاملة للعلاقات مع بقية أوكرانيا، بما في ذلك استئناف تحويلات الاستحقاقات الاجتماعية ومدفوعات المعاشات التقاعدية وتشغيل النظام المصرفي. ويجب أن يبدأ هذا العمل من دون تأخير في إطار فريق الاتصال.

استمعنا عشرات المرات في هذه القاعة إلى أن الأزمة الأوكرانية لا يمكن حلها إلا من خلال السبل السياسية. واليوم يجري العمل الرئيسي في صيغتي نورماندي ومينسك، اللتين تقدمان إسهاما هاما في تحقيق النتائج التي تمنحنا الأمل في التوصل إلى حل. بيد أننا، في ظل الخطوات الإيجابية، قلقون للغاية إزاء استمرار كييف في قرع طبول الحرب – البيانات التي أدلى بها الرئيس بوروشينكو بشأن زيادة قوام الجيش، وتسليم دفعة جديدة من الدبابات للحرس الوطني والقوات المسلحة، والرحلات التي يقوم يها المسؤولون في كييف إلى جميع أرجاء العالم بحثاً عن الأسلحة، وصياغة قانون في كونغرس الولايات المتحدة بتقديم مبلغ بليون دولار لتوفير المعدات والتدريب للقوات الأوكرانية.

ووفقا للبيانات التي لدينا، في مقاطعة لفوف وصل هذه الأيام نحو ٣٠٠ فرد عسكري تابعين للولايات المتحدة لتدريب الجنود الأوكرانيين على استخدام المعدات الأجنبية. ويعلم الجميع أنه أينما تظهر القوات العسكرية الأمريكية يمكن توقع حدوث أمور سيئة. أود فقط أن أذكر أنه حينما شن نظام ساكاشفيلي هجوما على أوسيتيا الجنوبية، كان ١٢٧ مستشارا عسكريا أمريكيا يعملون بجورجيا. وكانت

النتيجة نزاعا وإراقة الدماء ودمارا. والسياسيون غير المسؤولين فحسب، هم من يرفضون فهم ما يمكن أن يسفر عنه هذا النوع من السيناريو في أوكرانيا.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام السيد فيلتمان، والأمين العام المساعد السيد شيمونوفيتش والمدير غينغ على إحاطتهم الإعلامية الحسنة التوقيت اليوم.

ونشاطر مقدمي الإحاطات بالغ القلق إزاء الحالة في شرق أوكرانيا. وأفادت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان هذا الأسبوع أن أكثر من ٦ ٠٠٠ شخص قد قتلوا منذ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وخلال ذلك الوقت، جرح ما يزيد عن ١٥ ٠٠٠، وفر أكثر من ١,٥ مليون من ديارهم. وينبغي لنا أن نشعر بالقلق إزاء ما حدث في هذه المراحل القاتمة في أقل من سنة واحدة بالرغم من اتفاقات وقف إطلاق النار المتعاقبة.

فوراء تلك الإحصاءات، تكمن أزمة إنسانية متفاقمة ومقلقة زادت من تقويض حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الذين يعيشون في شرق أوكرانيا. ويمكنني أن أفهم لماذا لا يرغب ممثل روسيا في مناقشة حالة حقوق الإنسان في البلد لأن التقرير الأخير الصادر عن البعثة الدولية لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا يقدم تفاصيل عن المستوى المتنامي من الانتهاكات وسوء المعاملة، بما في ذلك تقارير عن الاعتقال التعسفي والإعدامات بإجراءات موجزة والتعذيب وحالات الإختفاء القسري. ويورد التقرير تفاصيل القصف العشوائي للمناطق المأهولة بالسكان، بما في ذلك الهجمات المتعمدة من جانب الانفصاليين المدعومين من روسيا على المدنيين الذين يتم إجلائم من الطرق التي تسيطر عليها القوات الأوكرانية، ويبرز التكلفة البشرية للقتال – والمراكز المثقلة التي تعج بالأشخاص المشردين داخليا، وانهيار الخدمات الاجتماعية وتزايد ندرة الغذاء والمياه والتدفئة.

ويؤثر العنف على نحو غير متناسب على الفئات الأكثر ضعفا، إذ إن النساء والأطفال والمسنين يعلقون على نحو متزايد وسط القتال. ولا يزال الآلاف محاصرين في أماكن غير مستقرة مثل ديبالتسيفو. وقد قصفت المستشفيات والمدارس ورياض الأطفال بشكل متعمد، وتتواتر تقارير مزعجة عن ارتكاب أعمال العنف الجنسي.

وندعو الطرفين إلى احترام القانون الدولي، وكفالة سلامة وأمن الجميع في المنطقة واتخاذ خطوات فعالة لكفالة المساءلة عن أي انتهاكات وتجاوزات في مجال حقوق الإنسان. وللأسف، تسبب رفض الانفصاليين إتاحة الوصول إلى الأراضي التي يسيطرون عليها في إعاقة إجراء التحقيقات. ونحث روسيا على استخدام نفوذها للتغلب على هذه الحالة.

كما يجب القيام بالمزيد، على النحو المتفق عليه في مينسك في ١٢ شباط/فبراير، لكفالة تبادل جميع الرهائن، والأشخاص المحتجزين بصورة غير قانونية الذين لا يزالون في الأسر. ويشمل ذلك الطيارة الأوكرانية السيدة ناديا سافتشينكو، المحتجزة في الحبس الانفرادي، والتي دخلت في إضراب عن الطعام امتد لفترة طويلة. وتشير التقارير الأخيرة إلى أنها اضطرت إلى تعليق إضرابها عن الطعام بعد ٨٣ يوما بدون طعام وسط مخاوف خطيرة بشأن حالتها الصحية. وكجزء من الاتفاق، روسيا ملتزمة بإطلاق سراح جميع السجناء، بيد أن السيدة سافتشينكو والكثيرون غيرها لا يزالون في الأسر. وهذا يشكل خرقا واضحا لاتفاقات مينسك. وأود أن أطلب من الممثل الروسي هنا اليوم أن يوضح أمام مجلس الأمن لماذا لا تزال السيدة سافتشينكو رهن الاحتجاز. كما أود أن أذكر سلطات الاتحاد الروسي بأنه ما دامت السيدة سافتشينكو رهن الاحتجاز لديها، فإنها مسؤولة مسؤولية كاملة عن صحتها ورفاهها.

بعد مرور عام على الضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم، يجب أن نكون واضحين في إدانتنا اليوم لما تصفه الأمم المتحدة بأنه "الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تؤثر في الأغلب

على تتار القرم وأولئك الذين عارضوا‘‘ استفتاء ’’آذار/مارس‘‘. ويورد التقرير تفاصيل الاعتقالات والاحتجاز التعسفي وترحيل نشطاء تتار القرم، وحرمانهم من حرية الدين والمعتقدات، ومن حقهم في حرية التعبير وحقهم في التجمع السلمي. والاستمرار في منع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمفوض السامي لشؤون الأقليات القومية في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من الوصول إلى القرم يشكل مصدر قلق خاص.

يجب أن نبعث برسالة موحدة اليوم فيما يتعلق بمسألة إمكانية الوصول. يدعو اتفاق مينسك إلى الإيصال الآمن للمعونات الإنسانية لأولئك المحتاجين. ويطالب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بمراقبة سحب الأسلحة الثقيلة، والحدود ووقف إطلاق النار. لا يمكن تحقيق أي شيء من ذلك ما لم يمنح الانفصاليون الذين تدعمهم روسيا إمكانية الوصول بحرية وبدون قيود إلى الأراضي التي تخضع لسيطرتهم. ونرحب بالبيان الذي ألقاه الرئيس الأوكراني بوروشينكو هذا الأسبوع بأن الانفصاليين سيمنحون منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إمكانية الوصول إلى ١٠ مواقع في الشرق. وأتطلع إلى تأكيد روسيا بأنها ستدعم هذا الالتزام، وأنها ستستخدم كل نفوذها لتحسين إمكانية الوصول لإيصال الإمدادات الإنسانية.

ولا يزال ما تطلق عليه روسيا القوافل الإنسانية يشكل مصدر قلق بالغ. ومن الواضح أن بعض تلك القوافل يستخدم كغطاء لإيصال الإمدادات العسكرية. ولا تزال المعدات العسكرية الروسية موجودة في شرق أوكرانيا بالرغم من الاتفاق في مينسك بسحب التشكيلات العسكرية الأجنبية. وتقدم بعثةالأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا تفاصيل بشأن تقارير موثوقة عن

’’التدفق المستمر للأسلحة المتطورة والثقيلة إلى الجماعات المسلحة في منطقتي دونتسك ولوغانسك، فضلا عن المقاتلين الأجانب، بما في ذلك من الاتحاد الروسي.‘‘

وأفادت المنظمة يوم الأربعاء أن قافلة تتألف من ٨٣ مركبة عبرت الحدود من روسيا في دونيتسك. وأوضحت الحكومة الأوكرانية أنها لم تأذن بعبور تلك القوافل. لذلك فإنها تشكل انتهاكا صارخا لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، وللقانون الدولي.

إذا كانت روسيا ترغب في دعم الجهود الإنسانية، فأحثها على التبرع بأموال لبرنامج الأمم المتحدة لتقديم المعونات. وما لم تغير روسيا النهج الذي تتبعه، لن يكون أمامنا خيار سوى الإبقاء على الجزاءات ومواصلة إدانتنا لانتهاك روسيا السافر لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، وحقوق الإنسان لشعبها.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام السيد فيلتمان، والأمين العام المساعد السيد شيمونوفيتش والسيد غينغ، مدير شعبة التنسيق والاستجابة التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتهم الإعلامية.

في الأيام الأخيرة، كانت الحالة العامة في شرق أوكرانيا مستقرة، وتم الالتزام بوقف إطلاق النار إلى حد كبير. ومنذ فترة قصيرة، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، الذي جسد دعم المجتمع الدولي الثابت للجهود الدبلوماسية التي بذلها قادة الاتحاد الروسي، وفرنسا وألمانيا وأوكرانيا، وكذلك للتوصل إلى تسوية سياسية للمسألة في أوكرانيا. والأولوية القصوى الآن هي مواصلة الأطراف المعنية التنفيذ الشامل لاتفاق مينسك المبرم ١٢ شباط/فبراير الذي توصل إليه زعماء الاتحاد الروسي، وفرنسا، وألمانيا وأوكرانيا والمضي قدما في عملية التسوية السياسية.

والصين تعارض أي انتهاك جسيم لحقوق الإنسان في أوكرانيا، وأي عمل يتسبب في تدهور الحالة الإنسانية في البلد.

ونرى أيضا أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد لحل مسألة أوكرانيا.

وتشمل مسألة أوكرانيا العديد من المسائل التاريخية والمعاصرة المعقدة والمتشابكة مع بعضها بعضا. ويقتضي التوصل إلى حل شامل وطويل الأجل المراعاة التامة للحقوق والمصالح والمطالب المشروعة لمختلف المناطق والمجموعات العرقية في أوكرانيا، والتصدي للشواغل المشروعة للأطراف المعنية، فضلا عن تحقيق التوازن في مصالح الأطراف. وينبغي أن يعمل المجتمع الدولي على زيادة جهوده الدبلوماسية بهدف الدفع في اتجاه التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة في أوكرانيا.

وفيما يتعلق بمناقشة المجلس لمسألة أوكرانيا، فإن للصين نهجا منفتحا إزاء هذه المسألة. ونرى أنه ينبغي أن تؤدي المناقشة دورا بنّاء في التخفيف من حدة التوترات في البلد. وعلاوة على ذلك، فإن التهديد بفرض الجزاءات من جانب واحد أو فرضها بالفعل، لا يساعد على تهيئة الظروف المواتية لإيجاد حل سياسي للأزمات في سياق العلاقات الدولية في كثير من الأحيان.

وما يزال احترام سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية موقفا ثابتا بالنسبة للصين، كما لا يزال موقف الصين إزاء مسألة أوكرانيا موضوعيا ونزيها مثلما كان عليه من قبل.

ونرحب باتفاقات مينسك التي توصل إليها قادة الاتحاد الروسي وفرنسا وألمانيا وأوكرانيا، علاوة على تأييدنا لها. وندعو الأطراف المعنية إلى مواصلة بذل الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة الحالة في شرق أوكرانيا، بهدف تحقيق السلام والطمأنينة والاستقرار والتنمية في أوكرانيا. والصين على استعداد لمواصلة الاضطلاع بدور بنّاء من أجل التوصل إلى تسوية سياسية لمسألة أوكرانيا.

السيد الحمود (الأردن): أود أن أتقدم بفائق الشكر إلى مساعد الأمين العام للشؤون السياسية، السيد جيفري فيلتمان، ومساعد الأمين العام لحقوق الإنسان، السيد إيفان شيمونوفيتش، ومدير شعبة التنسيق والاستجابة التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيد جون غينغ على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة.

إن الأزمة في أوكرانيا قد خلّفت وضعا إنسانيا صعبا للغاية للكثير من الأوكرانيين، وأجبرت الآلاف من السكان على هجر منازلهم واللجوء إلى مناطق أخرى، بالإضافة إلى أنه أصبح هناك ما يزيد على المليون شخص في أوكرانيا بحاجة ماسة للمساعدة الإنسانية، وهو الأمر الذي يستدعي ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية تأخذ بعين الاعتبار مصالح كافة الأطراف، ووقف جميع الأعمال العسكرية التي ما زالت، بالإضافة إلى التحديات الأمنية الأخرى، تعيق عمل المنظمات الإنسانية وتحقيق الاستقرار في أوكرانيا.

ويعرب الأردن عن قلقه المتزايد إزاء تأزم الأوضاع الإنسانية في أوكرانيا وما خلّفه القصف العشوائي لمناطق المدنيين من دمار ومآس. وفي ظل الوضع الراهن، تكمن الأولوية حاليا في العمل على حماية المدنيين والتخفيف من معاناتهم من خلال اتخاذ تدابير عاجلة لمساعدة المشردين واللاجئين الأوكرانيين، ودعم كافة القطاعات الخدماتية التي ترتبط بشكل مباشر بالاحتياجات اليومية للسكان، وأبرزها القطاع الصحي الذي تأثر بشكل كبير جراء الأزمة في أوكرانيا. كما لا بد من الضغط على أطراف النزاع، وخاصة الانفصاليين، لاحترام قواعد القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، والتوقف عن الانتهاكات التي ترتكب.

إن الشرخ الحاصل بين أطياف المجتمع الأوكراني نتيجة هذه الخروقات والانتهاكات سيوصلنا إلى نقطة اللاعودة في المسألة الأوكرانية، وهو ليس في مصلحة أي طرف وله آثار سلبية طويلة الأمد على الاستقرار والأمن الإقليميين في تلك المنطقة.

وإذ يقدّر الأردن التحسن المحدود في الأوضاع الأمنية في شرق أوكرانيا ووقف القتال في بعض المناطق، ليؤكد على ضرورة وقف كافة المواجهات في المناطق الشرقية في أوكرانيا. وبهذا الصدد، نجدد تأكيدنا على ضرورة تحمّل كافة الأطراف لمسؤولياتها في تنفيذ اتفاقات مينسك بشكل كامل وترجمتها على أرض الواقع. كما نؤكد على أهمية استمرار الاجتماعات التي تعقد في إطار ''صيغة نورماندي'' لتنفيذ هذه الاتفاقات بما يشمل وقف إطلاق النار بشكل كامل وسحب الأسلحة الثقيلة وإتمام عملية تبادل الأسرى، وذلك بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجموعات العمل التي ستشكّلها مجموعة الاتصال الثلاثية. إن بذل المزيد من الجهود في هذه المرحلة الحاسمة ضروري لتسوية الأزمة الأوكرانية، خاصة وأنه لدينا أسس بناءة للمضي قدما في الحل السياسي.

ويدعم الأردن جهود مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، والمنظمات الإنسانية الأخرى مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وندعو كافة الأطراف إلى إزالة العراقيل أمام هذه المنظمات وضمان الوصول الآمن للعاملين فيها إلى المناطق المتضررة. ونحث في هذا الصدد، على دعم خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام ٢٠١٥ التي وضعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتقديم المساعدات الإنسانية وتوفير أساسيات الحياة لهؤلاء المتضررين. ونؤكد على أن هذه المنظمات لن تتمكن من القيام بعملها الإنساني دون وجود دعم سياسي من كافة الأطراف في هذا النزاع، وكذلك توفير الدعم المالي الدولي لتأمين متطلبات هذه المساعدات. كما ندعو الحكومة الأوكرانية إلى الاستمرار بتنفيذ استراتيجية حقوق الإنسان التي وضعتها، وصياغة القوانين اللازمة لحماية المدنيين.

وبالنهاية، يؤكد الأردن على ضرورة استثمار الأجواء الإيجابية التي تمخضت عن اجتماع مينسك الشهر الماضي وتوقيع التدابير التنفيذية، والعمل على تدعيم فرص الحل السياسي الشامل في أوكرانيا، بما يحافظ على سيادتها ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية، ويعمل على إعادة اللحمة لمجتمعها بكافة اطيافه.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشكر السيد جيفري فيلتمان على موافاتنا بأحدث المعلومات عن الحالة السياسية في أوكرانيا. ونشكر أيضا السيد جون غينغ، والسيد إيفان شيمونوفيتش على إحاطاتيهما الإعلاميتين عن الحالة الإنسانية في البلد.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن الاستياء إزاء مقتل أربعة متظاهرين من جراء تفجير جهاز عن بعد في خاركيف في ٢٢ شباط/فبراير. ونأمل ألا ينتشر الإرهاب. فأوكرانيا بلد عانى كثيرا بالفعل، وهي بحاجة إلى إعادة بناء مجتمع سلمي لا يجزع فيه المواطنون على حياتهم أو رفاههم. وفي ذلك الصدد، فقد سعدنا للتقارير القائلة بانخفاض حدة التوتر في أوكرانيا منذ التوقيع على اتفاقات مينسك، وأنه تم إحراز تقدم، على سبيل المثال، بشأن تبادل الأسرى بين الطرفين.

ومع ذلك، فإنه لا يزال من الصعب التكلم الآن عن حل سياسي، ونحن ندرك أن ٦٠ من الجنود الأوكرانيين وعدد غير معروف من الانفصاليين والمدنيين قد لقوا حتفهم منذ دخول وقف إطلاق النار حيز النفاذ في ١٥ شباط/فبراير. وفي الواقع فإن المواجهات ما زالت مستمرة في بعض المناطق في البلد. ونحث الأطراف مرة أخرى على التنفيذ الكامل لوقف إطلاق النار.

ووفقا لحزمة التدابير المعتمدة في ١٢ شباط/فبراير، فإن من المتوقع أن ينتهي الموعد النهائي لانسحاب الأسلحة الثقيلة غدا ٧ آذار/مارس. لقد وضعت بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تلك العملية وهي لم تتح لها سوى فرصة محدودة للوصول إلى المناطق في البلد.

وترى شيلي أنه يجب أن تكون هذه العملية شفافة، وأن بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون إلى أوكرانيا يجب أن تحصل على قائمة بالأسلحة في البلاد وأن يتوفر لها الوصول الكامل إلى المعلومات بشأن الانسحاب حتى تتمكن من القيام بدورها كاملاً في مراقبة وقف إطلاق النار وترسانات الأسلحة.

وبالرغم من تلك الصعوبات، فنها ستكون قادرة على إدارة هذه المرحلة دون انتكاسات كبيرة، وفقاً للبرنامج المنشأ في إطار حزمة التدابير، التي ينبغي ألا تتداخل مع إنشاء أفرقة عاملة وإيجاد حل سياسي للنزاع. ويقلقنا أيضاً عدم السماح بالوصول لفريق الأمم المتحدة للإنقاذ في أعقاب الانفجار الناجم عن غاز الميثان في أحد مناجم دونيتسك. ونشدد على ضرورة أن يكون الوصول إلى المساعدة الإنسانية والدعم في حالات الطوارئ غير مقيد في كل أراضي أوكرانيا، ويتعين على السلطات أن تكفل الحماية لجميع سكان أوكرانيا.

ولا بد من نهاية واضحة للمواجهة كيما يتسنى للمجتمع الدولي وحكومة أوكرانيا تركيز جهودهما ومواردهما للتعامل مع الأزمة الإنسانية والاقتصادية. وأوكرانيا تحتاج إلى كل مساعدة ممكنة لمعالجة الأزمة الإنسانية، التي تركت أكثر من مليون نازح. ويتعين على الحكومة إيجاد حلول دائمة لتوفير السكن والعمل والخدمات الاجتماعية وإدماج من يحول النزاع دون تمكنهم من العودة إلى مواطنهم الأصلية. وفي هذا السياق، يسرنا أن يدعم المجتمع الدولي برنامج الحكومة للإصلاح، ونأمل أن يستمر في دعم تنفيذ التغييرات الضرورية.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيد فيلتمان والسيد سيمونوفيتش والسيد غينغ على إحاطاتهم الإعلامية، وأعرب عن امتناني لوفد ليتوانيا لدعوته إلى عقد هذه الجلسة. كما أود أن أتوجه بالشكر الخاص لليتوانيا لأن إسبانيا تدعم بقوة دور مجلس الأمن في مراقبة تنفيذ اتفاق مينسك على أساس القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) عن كثب. وجميعنا هنا متفقون أن النزاع في أوكرانيا لا يمكن أن يحل إلا بالوسائل السياسية. واتفاق مينسك، الذي يسرته ألمانيا وفرنسا، وتوافقت الأطراف بشأنه وصدق عليه مجلس الأمن، يمكن أن يكون أداتنا للتوصل إلى حل. ولا بد لنا من دعمه بطريقة حاسمة وبالإجماع.

ويعقد اليوم في برلين اجتماع رفيع المستوى جديد للمشاركين بصيغة نورماندي، بحضور السفيرين تاليافيني وأباكان نيابة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل مواصلة تقديم المساعدة بهدف المضي بهذه العملية قدماً. وينبغي لمجلس الأمن دعم تلك العملية أيضاً. وإسبانيا ترحب بالتقدم المحرز في الأسابيع القليلة الأولى من سريان اتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك الخطوات الأولى في سحب الأسلحة الثقيلة وتبادل السجناء.

ومع ذلك، لا يزال التقدم محدوداً وغير كاف، كما وصفه وكيل الأمين العام فيلتمان بوضوح. وأتفق معه أننا نحتاج حقاً للاستفادة من هذه الفرصة السانحة. ونحث على احترام وقف إطلاق النار، بدون استثناء، وفقا للشروط المتفق عليها، وتنفيذ الأحكام الأخرى لاتفاق مينسك بطريقة متسقة وبلا شروط. كما نناشد روسيا لاستخدام كل ما لها من نفوذ لمطالبة المجموعات المتمردة بتنفيذ الاتفاقات فوراً وبدقة، وبالتالي الامتثال لالتزاماتها كدولة موقعة على اتفاق مينسك. وندعو أوكرانيا لمواصلة المضي قدماً في تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مينسك، بما في ذلك الجوانب غير العسكرية للاتفاق.

إننا نشعر بالقلق إزاء الصعوبات التي لا تزال بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون إلى أوكرانيا تواجهها في القيام بالمهام الموكلة إليها بموجب ذلك الاتفاق. وعليه، نحث الأطراف على التعاون مع البعثة وتزويدها من الآن فصاعداً بالمعلومات الكاملة التي تطلبها. وفي الأيام الأخيرة، أعرب

المجلس مراراً عن دعمه للدور المهم الذي تقوم به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأعتقد أننا يجب أن نشدد على أهمية ذلك الاتفاق. وقد اقترحت إسبانيا تمديد ولاية بعثة الرصد الخاصة وتزويدها بالموارد البشرية والمادية الضرورية.

لقد استمعنا بقلق بالغ لوصف السيد غينغ للحالة الإنسانية. وينبغي أن يكون تقديم المساعدة للسكان المحتاجين أولوية قصوى للجميع. ولا بد لنا أن نرفض أي محاولة لتسييس تلك الحالة واستغلالها. والتوزيع الفعال للمساعدة الإنسانية يجب أن يكون هدفاً مشتركاً وأن يجري تنفيذه بطريقة منسقة وليس بشكل أحادي. وأناشد روسيا بصورة خاصة ضمان التوزيع الفعال للمساعدة ومراعاة القانون الدولي على النحو الواجب، واستعادة الثقة اللازمة بين الأطراف وتنسيق مساعدتها الإنسانية مع السلطات الأوكرانية والسلطات الدولية المختصة. وإسبانيا تقترح النظر في إمكانية وضع آلية خاصة يمكنها – ربما بدعم من الجهات الفاعلة الإنسانية المستقلة – تيسير وتسريع إيصال المساعدة إلى المحتاجين، مع الاحترام الكامل للمبادئ الإنسانية.

واستمعنا باهتمام وقلق بالغ أيضاً إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد سيمونوفيتش. ومرة أخرى، لمسنا الأثر الدرامي للنزاع من حيث تقويضه لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويزداد الأثر حدة بصورة خاصة منذ كانون الثاني/يناير في المناطق الخاضعة لسيطرة المجموعات المتمردة. وفيما يتعلق بهذه النقطة، وأسوة بوفود أخرى، أود أن أعرب عن انشغالنا بشأن نادية سافتشينكو، التي يشكل إضرابها عن الطعام مصدر قلق كبير لنا. ونطالب بإطلاق سراحها فوراً.

ويقلقنا بشكل خاص أيضاً وصف الحالة في جمهورية القرم التي تتمتع بالحكم الذاتي. إذ يتعرض سكانها، وفقاً للتقرير، لانتهاكات ممنهجة لحقوقهم، وخاصة أولئك الذين ينتمون إلى مجتمع التتار. وإسبانيا تود أن تذكر بمضمون قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٦٢. والتقرير الذي قدمه السيد سيمونوفيتش يُذكر بأن تطبيق قوانين الاتحاد الروسي فيما يتعلق بسكان شبه جزيرة القرم لا يتعارض مع ذلك القرار فحسب، بل إنه ينطوي أيضاً على بعض الآثار التي تؤثر سلباً على حقوق الإنسان. وأي حل دائم ومستدام يجب أن يقوم على أساس احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان، والسيد جون غينغ مدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والأمين العام المساعد إيفان سيمونوفيتش، على إحاطاتهم الإعلامية التي وضحت التطورات السياسية والدبلوماسية الرامية إلى وضع حد للنزاع في أوكرانيا، والوضع ميدانياً، وحالة وقف إطلاق النار المتفق عليه في مينسك، والوضع الإنساني المتردي الذي يعاني منه الأوكرانيون وحالة حقوق الإنسان المقلقة التي تواجهها البلاد.

تؤيد أنغولا، مبدئياً، الحل السلمي للنزاعات من خلال الحوار والمفاوضات، والالتزام الصارم بمبادئ القانون الدولي، واحترام السيادة والاستقلال وعدم التدخل والسلامة الإقليمية لجميع الدول. وتؤكد أنغولا مجدداً دعمها الكامل لتنفيذ حزمة التدابير المتفق عليها في مينسك في ١٢ شباط/فبراير. ونرى أن وقف إطلاق النار الدائم سيسمح بالتنفيذ الشامل لاتفاق مينسك وبإحلال السلام في أوكرانيا، في نهاية المطاف.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء الوضع الإنساني المتدهور في أوكرانيا، حيث قتل زهاء ٦ ٠٠٠ شخص وجرح قرابة ١٥ ٠٠٠ آخرين منذ بداية النزاع في منتصف نيسان/أبريل ٢٠١٤.

ونشعر بالأسف لأن أكثر من مليون شخص شردوا داخليا حسبما تفيد التقارير. وهذه حالة يجب أن توقف ويجب السماح للشعب الأوكراني بأن يعيش بعضه مع بعض في جو من السلام والأمن.

ونناشد أطراف النزاع مرة أخرى أن تحترم وقف إطلاق النار وأن تنفذ بسرعة وبحسن نية حزمة التدابير المتفق عليها في إطار اتفاق مينسك. وبعد أن وافق مجلس الأمن على الاتفاق بموجب القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، فإنه يكتسي أهمية خاصة ناجمة من سلطة المجلس في المسائل المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين. وإضافة إلى ذلك، تسند موافقة المجلس على الاتفاقات باتخاذ المجلس لذلك القرار بالإجماع مسؤوليات إضافية على عاتق المجلس وعلى أطراف النزاع عن إنفاذ وقف إطلاق النار واتفاقات مينسك.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة أعمال المجلس مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس. ويمكنكم التعويل على التعاون الكامل لوفد بلدي في السعي لتحقيق الأهداف المتأصلة في أعمال المجلس. كما نشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد جيفري فيلتمان، والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، السيد إيفان سيمونوفيتش، ومدير شعبة التنسيق والاستجابة التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيد جون غينغ، على الإحاطات الإعلامية التي قدموها.

وتنوه جمهورية فنزويلا البوليفارية مع شعور بالتفاؤل إلى أن آفاق التوصل إلى حل سياسي في أوكرانيا ما زالت تزداد، لا سيما باتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) دعما للقرار الذي اتفق عليه ممثلو أوكرانيا وروسيا وفرنسا وألمانيا في ١٢ شباط/فبراير في مينسك. ونؤكد على ضرورة أن يحظى الاتفاق بدعم المجتمع الدولي. ويحدونا أمل قوي في أن تحترم الأطراف وقف إطلاق النار لكي يتسنى تنفيذ الاتفاقات تنفيذا كاملا.

ونود أن نعرب عن قلقنا فيما يتعلق بما أبلغ عنه من وقوع أكثر من ٦٠٠٠ حالة وفاة، وإصابة ١٤٧٤٠ وتشريد أكثر من مليون شخص، فضلا عن الحالة الهشة التي يجد فيها المدنيون أنفسهم في منطقتي دونيتسك ولوغانسك. ولذلك نؤكد مجددا على ضرورة مراعاة الأطراف بشكل صارم لما اتفقت عليه في مينسك في ١٢ شباط/فبراير فيما يتعلق بحماية المدنيين وبدعم عملية لمواجهة الحالة الإنسانية. ونجدد التأكيد على رفضنا لأعمال العنف والاضطهاد العرقي والسياسي، وأي شكل من أشكال الأعمال الإرهابية، أيا كان مرتكبوها ومهما كانت دوافعها. ونناشد الأطراف الامتناع عن الأعمال التي تهدد التطلعات إلى تحقيق السلام والاستقرار للسكان المتأثرين بالنزاع.

وتؤيد فنزويلا مبدأ تسوية النزاعات بالوسائل السلمية وتشيد بالأعمال التي تضطلع بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لدعم التنفيذ الفعال لاتفاقات مينسك، بما في ذلك سحب الأطراف المعنية للأسلحة الثقيلة، الذي بدأ بالفعل، على نحو ما ذكره في ٢٧ شباط/فبراير السيد إرطغرول أباكان، رئيس بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا التابعة للمنظمة.

ولا شك أن حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء المنطقة تشكل مصدرا للقلق. ومع أن ذلك محور تركيز مناقشتنا في هذه الجلسة، لا يفوتني أن أؤكد على مدى أهمية البحث عن حل سياسي ودبلوماسي للنزاع. ولذلك على مجلس الأمن أن يدعم التنفيذ الفعال للقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) والتنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك المبرمة في ١٢ شباط/فبراير بطريقة حيادية وشفافة وبدون دوافع خفية.

السيد ماكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فيلتمان والسيد غينغ والسيد سيمونوفيتش على إحاطاتهم الإعلامية الممتازة، التي تؤكد في النهاية على أنه، إذا أريد لمجلس الأمن أن يضطلع بدوره في فحص الحالة في أوكرانيا، فإن عليه أن يستمر في تلقي معلومات منتظمة

وموثوقة، مثل المعلومات التي سمعناها من فورنا. كما نشيد بليتوانيا على مبادرتها بطلب تقديم تلك الإحاطات الإعلامية.

إن ما نعلمه الآن عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا محبط حقا، لا سيما التقارير عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك القصف العشوائي للمدنيين، الذي أدانته نيوزيلندا في السابق، وتدينه اليوم. ويتعرض السكان الضعفاء لاعتداءات خطيرة؛ فهم يسعون سعيا جادا لمجرد المحافظة على حياة محفوفة بالمخاطر، ويبحثون طول الوقت عن الأمان. ونشير، على وجه الخصوص، إلى محنة ذوي الإعاقة، الذين يغفل عنهم في أغلب الأحيان في هذه الحالات. وعلاوة على ذلك، هناك اليوم مليون من الأشخاص المشردين في أوكرانيا؛ وقبل اثني عشر شهرا، لم يكن هناك أي مشرد. ويوجد خمسة ملايين شخص بحاجة إلى الإغاثة الإنسانية؛ وقبل اثني عشر شهرا، لم يكن هناك أي محتاج للإغاثة.

وتزامنت زيادة حادة في الخسائر مع التصعيد الدراماتيكي لأعمال القتال في الأشهر الأخيرة، وعامل التخفيف الوحيد هو أن أسوأ التقارير تعود عموما إلى تاريخ سابق لوقف إطلاق النار الذي اتفق عليه مؤخرا في مينسك. ومع أن هناك مؤشرات تدل على أن الحالة بدأت تتحسن بعد ذلك الوقف لإطلاق النار، فإن علينا باعتبارنا مجلس الأمن أن نبذل كل جهد ممكن للمحافظة على ذلك الزخم. وعلينا، على وجه الخصوص، أن نسد الفجوات في المعلومات التي أشار إليها وكيل الأمين العام فيلتمان، وعلينا، وأستخدم عباراته، أن نجعل العملية لا رجعة فيها. ولا يسعنا سوى أن نأمل بأن تمثل الحوادث التي وقعت في أواخر عام ٢٠١٤ وبواكير هذا العام المستوى الأدنى للحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في أوكرانيا.

وفي المناقشة المفتوحة التي عقدت في شباط/فبراير (انظر S/PV.7389)، أثار وزير خارجية بلدي شواغل نيوزيلندا حيال حق النقض (الفيتو). ولسنا وحدنا في ذلك الموقف، إذ أن بعض الدول الأعضاء أشارت أيضا إلى الفقرة ٣ من المادة ٢٧ من ميثاق الأمم المتحدة. وبدون تكرار تلك التعليقات، تؤكد نيوزيلندا على أنه، حيث تعلم أطراف النزاع أن مجلس الأمن عاجز عن التصرف، يكون هناك حافز ضئيل للغاية على الامتثال للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ونشهد الواقع المحزن لذلك كل يوم في أوكرانيا.

وتناشد نيوزيلندا الجهات المعنية بهذا النزاع تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقات مينسك، ليس أقله بوقف حقيقي وشامل لإطلاق النار. وإلى أن يتحقق ذلك، ستستمر الأزمة الإنسانية والانتهاكات التي وصفت لنا اليوم، وسيعاني العديد من السكان وسيسفك المزيد من الدماء، وستزهق المزيد من الأرواح. وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، يقع على عاتق جميع الأطراف التزام بضمان حماية المدنيين. وحيث يسعى المدنيون للفرار من مناطق النزاع للحصول على الأمان، لا بد أن يسمح لهم بالقيام بذلك، وليس محاصرتهم على نحو ما وصفه لنا وكيل الأمين العام سيمونوفيتش، وبالتأكيد ليس تهديدهم بمدافع الإنفصاليين. ولا بد من إيصال المعونة الإنسانية إلى السكان المتضررين. وعلى جميع المعنيين بذل كل ما في وسعهم لكفالة إيصال المعونة بدو تأخير أو تعويق. كما يجب احترام القواعد الدولية بشأن حماية الجهات العاملة في تقديم المساعدة الإنسانية.

وكما سمعنا من فورنا، فإن الحالة في أوكرانيا بالنسبة للسكان العاديين لا تزال خطرة للغاية فعلا. ولا تزال مراعاة وقف إطلاق النار متسمة بالقصور. ولا تزال أعداد كبيرة من السكان المدنيين معرضة لخطر شديد. ويلزم الكثير من العمل لضمان أمان السكان ولحمايتهم من انتهاكات حقوق الإنسان. وتؤكد نيوزيلندا مجددا على دعوة مجلس الأمن مؤخرا بالإجماع إلى التنفيذ الكامل لحزمة عناصر مينسك، بما

في ذلك وقف شامل لإطلاق النار وسحب الأسلحة الثقيلة. ويجب رصد كل هذا والتحقق منه من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. كما نناشد مرة أخرى روسيا، باعتبارها طرفا في اتفاقات مينسك بشأن وقف إطلاق النار وذات نفوذ لا منازع فيه بهذا الشأن، ضمان وفاء الإنفصاليين بما جرى التوصل إليه من اتفاقات.

وتلك هي الخطوات الأساسية للتوصل إلى حل سياسي طويل الأجل ولاستعادة السلام في أوكرانيا، ولذلك ينبغي أن يتم تحقيقها.

السيد غومبو (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر ليتوانيا على مبادرتها لعقد هذه المناقشة بشأن الحالة الإنسانية في أوكرانيا. أود أيضا أن أشكر السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسيد جون جينغ، مدير شعبة العمليات بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. والسيد إيفان شيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان على إحاطاتهم الإعلامية.

ويساور تشاد بالغ القلق إزاء الحالة الأمنية والإنسانية الخطيرة في شرق أوكرانيا، على الرغم من الهدوء الذي ساد مؤخرا في أعقاب التوقيع على اتفاقيات ١٢ شباط/فبراير.

وقد أضر القتال والقصف العشوائي بين الحكومة والجماعات الانفصالية، بالسكان المدنيين في الدرجة الأولى. ويشير التقرير بشأن حقوق الإنسان في أوكرانيا، الذي يغطي الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى ١٥ شباط/ فبراير ٢٠١٤، إلى مقتل ١ ٠١٢ شخصا وإصابة ٧ ٧٩٣ شخصا بجراح خلال الأعمال القتالية في شرق أوكرانيا. وإجمالاً، فقد تسبب النزاع في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٤ إلى شباط/فبراير ٢٠١٥، بوفاة ٦ ٠٠٠ شخص، بمن فيهم ٣٧٥ إمرأة و ٦٣ طفلا، وأكثر من ١٤ ٠٠٠ جريح، منهم ٦٥٠ امرأة و ١٥٠ طفلا. كما أدى الصراع إلى ما يزيد على أكثر من مليون شخص من المشردين داخليا واللاجئين، بما في ذلك الآلاف من المستضعفين، ولا سيما المسنين والأشخاص المعوقين الذين عثر عليهم في مناطق القتال بدون إمكانية وصول للمساعدات الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد لحق دمار واسع النطاق بالهياكل الأساسية العامة والخاصة، بما في ذلك المدارس والمراكز الصحية والمنازل.

أنها خسائر فادحة، وتسلط الحالة الإنسانية الضوء على مسؤولية الجهات الفاعلة السياسية والقادة عن إيجاد حلول دائمة للسكان المتضررين. يجب أن تشمل هذه الحلول تنفيذ اتفاقات مينسك، بما في ذلك وقف إطلاق النار وحظر استخدام الأسلحة الثقيلة وغيرها من أحكام الاتفاقات ذات الصلة. ينبغي إيلاء الأولوية لإمكانية الوصول إلى مناطق النزاع بحرية ودون عوائق من أجل إتاحة المجال أمام تقديم المعونة الإنسانية اللازمة للمشردين داخليا بسرعة وبدون تمييز؛ وتعزيز تدابير الإخلاء القائمة؛ وإيجاد حلول دائمة لمسائل المأوى وفرص العمل وإدماج اللاجئين؛ وإخلاء سبيل جميع الأشخاص الموقوفين بطريقة غير قانونية أو بشكل تعسفي؛ وتحديد تدابير فعالة للتصدي للعنف ضد المرأة، وضمان الحرية والأمن لوسائط الإعلام وتوفير الوسائل التعليمية لتمكين الطلاب من مواصلة دراستهم.

وأخيراً، يجب أن يتم تنفيذ هذه التدابير مع الاحترام للقواعد الدولية والتوصيات الواردة في تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وتماشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨ بشأن سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة. ونود أن نشكر السيد جيفري فيلتمان والسيد جون غينغ والسيد إيفان سيمونوفيتش على إحاطاتيهما الإعلاميتيين.

في البداية، تود ماليزيا أن تعرب عن تعازيها الصادقة لأسر ضحايا حادث منجم الفحم في زاسيادكو شرق أوكرانيا.

الحادث الذي أسفر عن عشرات الضحايا، وأدى إلى زيادة تفاقم الحالة القائمة بالفعل في منطقة دونيتسك. ونحن ندعو أطراف الصراع إلى التعاون الكامل مع السلطات المعنية في جهود الإنقاذ والتعمير.

وكما هو الحال عادة، فإن السكان المدنيين يتحملون العبء الأكبر ويدفعون الثمن الأغلى في أي نزاع. ولا تُستثنى أزمة أوكرانيا من ذلك. ففي غضون سنة واحدة، تحولت أوكرانيا من بلد يخلو من أي مشرد، إلى بلد مثقل بما يزيد على المليون من سكانه المشردين من شرق أوكرانيا وشبه جزيرة القرم. ومن هؤلاء المليون، هناك طفل مشرد من بين كل ثلاثة مشردين في أوكرانيا. حاليا، يقدر عدد الذين بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في شرق أوكرانيا بنحو ٥ ملايين شخص. وقد قتل أكثر من ٦٠٠٠ شخص في النزاع، بمن فيهم ٢٩٨ من ركاب رحلة الطيران رقم (H-17)، وهو الحادث المأساوي الذي كان نتيجة مباشرة لنزاع أوكرانيا.

وتدين ماليزيا الهجمات العشوائية ضد المدنيين بأشد العبارات. ومما يثير جزعنا علمنا بزيادة تصاعد اللهجمات التي يبدو أنها تتعمد استهداف المدنيين في المناطق السكنية في الأشهر الأخيرة، بما في ذلك في مدن فولونوفاخا وماريوبول ودونيتسك. وكما أبلغت بعثة حقوق الإنسان في أوكرانيا، فإن القتال والقصف العشوائي يلحقان ضررا شديدا بالممتلكات المدنية والهياكل الأساسية الحيوية، مما يترك المدنيين دون كهرباء أو غاز أو تدفئة أو والماء أو غذاء. ندين أيضا الهجمات على المستشفيات والمدارس ورياض الأطفال في تجاهل صارخ للقانون الدولي الإنساني وحياة المدنيين. ونكرر دعوتنا إلى إجراء تحقيق مستقل في تلك الحوادث، وتقديم المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني إلى العدالة.

يساور ماليزيا قلق بالغ إزاء الادعاءات بارتكاب انتهاكات لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في أوكرانيا. ويجب إجراء تحقيق بشأن التقارير التي تفيد بالاحتجاز التعسفي للمدنيين، والتعذيب والاختفاء القسري المرتكبة ضد كلا جانبي النزاع، من أجل منع الإفلات من العقاب. ونأسف على عدم إحراز تقدم في كفالة المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مثل تلك التي وقعت خلال الاحتجاج في الميدان بكييف، وبأوديسا العام الماضي.

نحن نشجب الهجمات ضد الصحفيين في أوكرانيا، ولا سيما في شرق أوكرانيا والقرم. خلال العام الماضي، احتجزت الجماعات المسلحة ما لا يقل عن ٧٨ صحفيا، وتم تنفيذ ما لا يقل عن ٦٠ هجوما على مكاتب وسائط الإعلام. وندعو الأطراف إلى احترام الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي. كما أننا ننظر بعين القلق إلى استهداف الأقليات الدينية في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة، على نحو ما ورد في تقرير بعثة حقوق الإنسان في أوكرانيا.

ومنذ دخول وقف إطلاق النار حيز النفاذ في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٥، انخفض القتال عموما في منطقة دونباس. نرحب أيضا بالتقدم المحرز في سحب الأسلحة الثقيلة على كلا الجانبين، ومع ذلك، فإن وقف إطلاق النار في هذه المرحلة لا يزال هشا، والتقدم المحرز حتى الآن يظل بعيدا عن كونه من لا رجعة فيه. ونحث أطراف الصراع على عدم تفويت الفرصة السلام مرة أخرى، وعلى ضمان الامتثال الكامل لأحكام اتفاقات مينسك. كما ندعو الجانبين إلى التعاون تعاونا كاملا مع بعثة الرصد الموفة إلى أوكرانيا والتابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل تمكينها من الاضطلاع بولايتها، بما في ذلك أنشطة الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار وسحب الأسلحة الثقيلة.

وتشيد ماليزيا بالجهود الدؤوبة والالتزام من جانب مختلف المنظمات، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الرامية إلى تقديم المساعدة الإنسانية إلى المتضررين من أزمة أوكرانيا.

وبما أن وقف إطلاق النار قد سرى، نأمل الآن تركيز الاهتمام على تكثيف المساعدة الإنسانية في بيئة تكفل سلامة موظفي المساعدة الإنسانية وأمنهم. ونحث جميع الأطراف على السماح بوصول المساعدات الإنسانية بأمان وبدون أية قيود، وإزالة العقبات البيروقراطية التي يمكن أن توجد عراقيل أمام المعونة الإنسانية الفورية والفعالة.

ونكرر موقفنا الذي يقضي بوجوب تقديم المساعدة الإنسانية وفقا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، واحترام سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها.

وفي الختام، نود أن نتناول أولوية رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتمثلة في إعادة بناء والثقة في أوروبا، لا سيما بسبب أسوأ أزمة تواجهها المنطقة منذ نهاية الحرب الباردة. فنحن نعتقد أن اتفاقات مينسك توفر فرصة ممتازة كي يتراجع الطرفان المتحاربان عن مواصلة دوامة العنف في أوكرانيا، ويجددا التزامهما بإيجاد حل سلمي للصراع. ومن شأن التقيد الكامل باتفاقات مينسك من كلا الجانبين أن يشكل الخطوة الأولى نحو إعادة بناء والثقة، على أمل أن يؤدي إلى حل سياسي دائم للصراع.

السيد ساركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أشكر السيد فيلتمان، والسيد سيمونوفيتش، والسيد جينغ على إحاطاتهم الإعلامية صباح هذا اليوم.

تلاحظ نيجيريا أن وقف إطلاق النار في شرق أوكرانيا لا يزال صامدا، على الرغم من أن الحالة هناك ما فتئت هشة ومحفوفة بالمخاطر. واتفاقات مينسك توفر الأساس لحل طويل الأجل للأزمة في أوكرانيا. لذلك، ينبغي احترامها وعدم تقويضها بأفعال تتعارض مع أحكامها. ويجب احترام حقوق الإنسان لجميع الناس. ولا بد أن تصل المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين إليها دون تمييز.

إن نيجيريا تحث جميع الجهات في أوكرانيا على الامتناع عن الأعمال التي قد تهدد وقف إطلاق النار وتبدد المكاسب التي تحققت في مجال تخفيف حدة الصراع. ووقف إطلاق النار تدبير حاسم الأهمية لبناء الثقة، وهو خطوة أولى هامة نحو تنفيذ الجوانب السياسية والاقتصادية وجوانب الحكم لحزمة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك. وفي رأينا أن هذه الاتفاقات تمثل إطارا شاملا لحل سياسي يؤمل أن يعيد أوكرانيا إلى الحياة الطبيعية والعيش في سلام، ويكفل احترام سيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أتلو الآن بيانا بصفتي ممثلا لفرنسا.

أود أن أشكر السيد فيلتمان، والسيد سيمونوفيتش، والسيد جينغ على إحاطاتهم الاعلامية. فقد ساعدت بياناتهم على توفير نظرة متعمقة عن الحالة العامة في أوكرانيا.

إن مجلس الأمن، من خلال قراره ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، قد ألقى بكامل ثقله خلف الجهود الرامية إلى وضع حد للأزمة التي تشكل موضوع اتفاقات مينسك، وهي الاتفاقات التي تتولى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المسؤولية عن تنفيذها. وبعد الاستماع إلى ممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الأسبوع الماضي (انظر S/PV.7391)، يبدو أنه من المفيد للمجلس أن يحصل على المعلومات بغية تقييم الوضع العام. فجميع الجوانب هامة بالنسبة إلى دعم العملية التي بدأت في مينسك لحل الأزمة، الأمر الذي يشكل أولوية لنا جميعا. وفي هذا الصدد، من المهم أن نتذكر أن حزمة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك تكرس فقرة كاملة للمسائل الإنسانية: إذ التزم الموقّعون بكفالة

”وصول المساعدة الإنسانية وتسليمها وتخزينها وتوزيعها على المحتاجين عن طريق آلية دولية“ (القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، المرفق الأول، الفقرة ٧).

لقد شهدت حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا تدهورا في الشهور الأخيرة. وقد شجبنا أمام المجلس هنا في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.7311) وصول تعزيزات من الخارج قوامها أسلحة ومقاتلون لدعم الانفصاليين أجّج جولة جديدة من أعمال العنف التي بلغت ذروتها في أوائل شباط/فبراير ٢٠١٥. وتقرير السيد سيمونوفيتش يلقي الضوء على هذه المسألة. فهناك قرابة ٦ ٠٠٠ شخص لقوا حتفهم منذ بداية الأزمة في نيسان/أبريل ٢٠١٤، بمن فيهم ٢٩٨ من ركاب رحلة الخطوط الجوية الماليزية.

وما فتئ المدنيون الضحايا الرئيسيين لهذا التصعيد. وأذكر على وجه الخصوص، مع الشعور بالجزع، القصف المتواصل الذي طال الممرات التي يستخدمها الأشخاص الفارون من مناطق القتال، الأمر الذي عرّض للخطر عمليات الإجلاء التي نظمتها الحكومة الأوكرانية. وثمة آلاف المدنيين، كالمدنيين الموجودين في مدينة ديبالتسيفي، وجدوا أنفسهم محاصرين في مناطق القتال.

وأدى اشتعال هذه الحرب أيضا إلى تزايد انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال التعذيب، والإعدام بإجراءات موجزة، وحالات الاختطاف. وقد عمدت جميع أطراف الصراع إلى انتهاك المعايير الدولية. وتحوّل شرق البلد الخاضع لسيطرة الإنفصاليين إلى منطقة خارجة على القانون. لذلك، يؤكد التقرير على أهمية العثور على مرتكبي هذه الجرائم، بما في ذلك أكثرها خطورة، وتقديمهم إلى العدالة.

وفي هذا السياق، يتطلب الوضع الإنساني اهتمام الجميع. ويجب أن تكون الإستجابة منسقة. فالظروف المحفوفة بالخطر التي يعيشها الناس في شرق أوكرانيا لا تبرر إقدام روسيا على انتهاك سيادة البلد علنا، عن طريق جلب ما يسمى بالقوافل الإنسانية دون إشعار، التي لا تتم مراقبتها من جانب السلطات الأوكرانية إلاّ بصورة جزئية.

أخيرا، ما زلنا قلقين بشكل خاص حيال وضع سكان شبه جزيرة القرم القابعين فعليا تحت نير القانون الروسي. فتقرير السيد سيمونوفيتش يصف حالة من التعسف وعدم اليقين القانوني حيث يخضع المدنيون، لا سيما التتار، لانتهاكات منتظمة لحقوق الإنسان الخاصة بهم، وتوجَّه إليهم تهم جنائية وفقا للنظام القضائي الروسي بسبب أحداث وقعت قبل ضم الأراضي على نحو غير مشروع.

وهناك دينامية جديدة برزت مع التوقيع في ١٢ شباط/فبراير على حزمة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك. فوقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ في ١٥ شباط/فبراير يجري احترامه الآن بشكل عام، على الرغم من أنه لا يزال هشا. وهو يساعد على تراجع مستوى العنف عموما. ويلاحَظ وقف التصعيد على الأرض، والبدء بسحب الأسلحة الثقيلة يعزز هذه الدينامية. والمسؤولية عن التحقق من الانسحاب، حسبما تنص عليه الفقرة ٣ من حزمة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك، تقع على عاتق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويجب التشجيع الآن على اتخاذ تدابير أخرى تتعلق بحقوق الإنسان والحالة الإنسانية. وفي هذا الصدد، ثمة نقطتان ترسخان الثقة.

أولا، بالنسبة إلى جميع الرهائن والأشخاص المحتجزين بصورة غير مشروعة، تنص اتفاقات مينسك على الإفراج عنهم وإجراء التبادل على أساس مبدأ ”الجميع مقابل الجميع“. وفي هذا الصدد، ندعو روسيا إلى وقف احتجاز الأشخاص ظلما في أراضيها، لا سيما ناديا سافتشينكو. إن الإفراج عنها سيعزز أولى عمليات تبادل السجناء الباعثة على التشجيع، الأمر الذي يجري منذ ١٢ شباط/فبراير، بمن فيهم ١٣٨ من الجنود الأوكرانيين و ٥٢ من المقاتلين الانفصاليين في ٢١ شباط/فبراير.

ثانيا، يجب إحراز التقدم بسرعة في مجال تنسيق المساعدة الإنسانية، حسبما تنص عليه الفقرة ٧ من حزمة التدابير

المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك. وعلى جميع أطراف الصراع ضمان وصول المساعدات الإنسانية الدولية إلى جميع المناطق. ونحن نرحب بما أعلنته الحكومة الأوكرانية عن وضع منهاج لإجراء المناقشات بين المسؤولين الأوكرانيين وممثلين للمجتمع الإنساني.

بالإضافة إلى ذلك، نؤيد المقترحات التي تقدمت بها السيدة هايدي تاليافيني، الممثلة الخاصة في أوكرانيا للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والتي تقضي بإنشاء فريق عامل لحل جميع المسائل الإنسانية والاقتصادية، ومسائل إعادة التأهيل. وسيشمل عمل الفريق العامل هذا العديد من المسائل المعلقة: العودة الطوعية للمشردين داخليا وللاجئين، وإعادة بناء المساكن، وتوفير المعونة الغذائية والطبية، وتزويد المدنيين بالأغذية، والملابس، والمدارس، وما إلى ذلك. وسوف يلزم هنا بذل الجهود من جميع الأطراف.

وبغية تجسيد اتفاقات مينسك، يجب على الأطراف كافة أن تحترم جميع النقاط المذكورة. ويجب على جميع الأطراف حتما أن تضمن الوصول الكامل وغير المشروط لمراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأمنهم، وكذلك نشر المعلومات، خاصة لتأكيد سحب الأسلحة الثقيلة. ونحن نتوقع من روسيا أن تشجع العناصر الانفصالية على التنفيذ الكامل للالتزامات التي قطعتها في مينسك.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على الأطراف كافة أن تنفّذ بشجاعة جميع النقاط السياسية لخارطة الطريق المرسومة في مينسك، بغية المضي قدما نحو التسوية الشاملة والسلمية للأزمة. فالتقدم لن يُحرَز إلاّ عندما تكون جميع الأطراف على استعداد للمضي قدما. ونؤكد للمجلس على التزام فرنسا الحازم والمتواصل، مع شركائها في صيغة نورماندي وفي إطار المجلس، باستمرار السير على الطريق الصعب والعسير لتحقيق السلام.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

السيد سيرغييف (أوكرانيا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة لمناقشة الحالة الراهنة في أوكرانيا. ويحدونا الأمل في أن تحرز مسألة أوكرانيا تقدماً نحو الحل في ظل رئاستكم. وأشكر السيد جيفري فيلتمان والسيد إيفان شيمونوفيتش والسيد جون غينغ على إحاطاتهم الإعلامية الهامة والحسنة التوقيت. وللأسف، فإن الوقائع المذكورة اليوم تظهر أن اتفاقات مينسك المؤرخة ١٢ شباط/فبراير من هذا العام، و ٥ و ١٩ أيلول/سبتمبر من العام الماضي لم تنفذ بالكامل.

وتواصل الجماعات المسلحة والموالية للاتحاد الروسي هجماتها على المواقع ومراكز السيطرة للقوات المسلحة الأوكرانية، وكذلك على مساكن المدنيين. ومنذ وقف إطلاق النار المؤرخ ١٥ شباط/فبراير، شنّ المسلحون أكثر من ٧٥٠ هجوماً. ونتيجة لذلك، خسرت القوات المسلحة الأوكرانية ٦٤ من جنودها وأصيب ٣٤١ آخرون بجروح. وفي يوم أمس وحده، هاجم الإرهابيون مواقع للجيش الأوكراني ٥٨ مرة. ومنذ بدء عملية مكافحة الإرهاب في العام الماضي، قتل ١ ٥٤١ جندياً أوكرانياً وأصيب ٦ ٢٢٦ آخرون بجراح.

وشن الجانب الروسي والانفصاليون الموالون لروسيا هجوماً على مدينة ديبالتسيفو، التي أصبحت بالفعل رمزاً لانتهاك روسيا الصارخ للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وكما أبلغ السفير أباكان، رئيس بعثة الرصد الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المجلس يوم الجمعة الماضي،

”شكل ذلك محاولة لخلق وقائع جديدة على أرض الواقع، ومن ثم تغيير الأساس الذي تم بناء عليه إقرار

أحدث حزمة من الإجراءات. وهذه الهجمات ضد نص وروح اتفاقات مينسك.“ (S/PV.7395، صفحة ٤)

وبعد ديبالتسيفو، فإن ماريوبول هي الهدف المرجّح للهجوم. وعلاوة على ذلك، ومع بدء وقف إطلاق النار، لم يُظهر من يسمون أنفسهم قادة ما يسمى جمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوغانسك الشعبية رغبة في تهيئة الظروف التي تسمح لبعثة الرصد الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون بأن ترصد بفعالية وقف إطلاق النار وتتحقق منه ومن سحب الأسلحة الثقيلة.

ومن جانبنا، نبقى ملتزمين تماماً بتنفيذ اتفاقات مينسك، بما في ذلك تلك التي تم التوصل إليها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ونعتقد أنها تظل خريطة الطريق للسعي إلى التوصل إلى تسوية سلمية للصراع. وتنصاع القوات المسلحة الأوكرانية بشكل صارم للأمر الصادر عن رئيس أوكرانيا لتنفيذ وقف إطلاق النار اعتباراً من ١٥ شباط/فبراير. وقد واصلت أوكرانيا سحب أسلحتها الثقيلة من خط التماس. وفي الوقت الحاضر، جرى فعلا نقل الأسلحة المدفعية من عيار ١٥٠ ملم بعيدا عن خط التماس. وأوقفت بالأمس عمليات قذائف الغراد ويجري سحب منظومات أوراغان اليوم.

وقد جرت تلك الخطوة في ظل الرصد والتحقق من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولكن سحب الأسلحة الثقيلة من دونباس ينبغي أن يقوم به الجيش الأوكراني والمقاتلون المدعومون من روسيا في آنٍ معاً. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون العملية منسّقة بدقّة وتحت رصد المنظمة. وأوكرانيا ملتزمة بمواصلة تقديم كل ما يلزم من مساعدة إلى منظمة الأمن والتعاون في أوكرانيا في هذا الصدد. وندعو مرة أخرى الاتحاد الروسي والمرتزقة المدعومين من روسيا إلى الوفاء بالتزاماتهم على الفور بموجب اتفاقات مينسك وقرار مجلس الأمن ٢٢٠٢ (٢٠١٥). ونطالب بأن يمارس الاتحاد الروسي نفوذه على عملائه في شرق أوكرانيا لضمان جميع الظروف الضرورية لتفيَ منظمة الأمن والتعاون بواجباتها في الميدان.

ونجد أنه يصعب الوثوق بكلام الجانب الروسي؛ فقد أدلى بالعديد من البيانات. وفقدنا الثقة حتى في إجراءاتهم، لأنه لم يكن هنالك أي عمل حقيقي؛ سوى التظاهر بالقيام بذلك. ونحن في انتظار نتائج تنفيذ حزمة التدابير الرامية إلى تنفيذ اتفاقات مينسك المؤرخة أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤ وشباط/فبراير ٢٠١٥.

(تكلم بالإنكليزية)

ينفي آخر تقرير للبعثة المعنية بحقوق الإنسان في أوكرانيا والذي قدمه اليوم السيد شيمونوفيتش وجود أي ذريعة داخلية تتعلق بحقوق الإنسان تبرر العدوان الخارجي الجاري على أوكرانيا. بل على العكس من ذلك، إنه يدل بوضوح على استمرار تدفق الأسلحة الثقيلة والمقاتلين الأجانب من الاتحاد الروسي إلى منطقتي دونيتسك ولوغانسك اللتين تسيطر عليهما الجماعات المسلحة غير القانونية. ومن الواضح تماماً أن الإنهاء الفوري للعدوان الروسي في دونباس واحتلال القرم شرط مسبق لا غنى عنه من أجل ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في منطقتي القرم ودونباس في شرق أوكرانيا. وفي الوقت نفسه، تبذل أوكرانيا قصارى جهدها للدفع قدماً بجدول الأعمال الخاص بحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال وضع استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان، تتوخى إعداد خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان.

وبكل المعايير، يشكل احتجاز روسيا للسيدة ناديا سافتشنكو وإساءة معاملتها انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان. ونُذكّر الجانب الروسي بالاتفاق المبرم في مؤتمر القمة الذي عُقد بصيغة نورماندي في مينسك في ١٢ شباط/فبراير على وجوب إطلاق سراح جميع الرهائن والأشخاص المحتجزين بصورة غير قانونية خلال ١٩ يوماً. وتشمل التدابير المتفق عليها قضية ناديا سافتشنكو بشكل كامل. وندعو روسيا إلى

الوفاء بالتزاماتها بالإفراج فوراً عن سافتشنكو وجميع الرهائن الأوكرانيين الآخرين.

يشعر وفد بلدي بالامتنان للعديد من الدول والمنظمات على بياناتها الواضحة والقوية دعماً للتحرير الفوري لسافتشينكو. ونكرر الإعراب عن احتجاجنا على المحاولات المستمرة من قبل السلطات الروسية لاختلاق تهم ملفّقة جديدة ضد سجناء سياسيين أوكرانيين آخرين في روسيا، من بينهم أوليغ سينتسوف وأُلكسندر كولتشينكو.

لقد شنّت روسيا قبل عام عدوانها الشامل على أوكرانيا. ولا توجد حاجة إلى تذكير أعضاء المجلس بكيفية احتلال القرم وضمها. فما هي حالة حقوق الإنسان في ذلك الإقليم المحتل في الوقت الراهن؟ لقد كان لتنفيذ القوانين الروسية، التي تتعارض مع قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٦٢، تأثيرات خطيرة على حقوق الإنسان. وشهدنا اعتقال ناشطين من تتار القرم واحتجازهم بتهم شمولية في ما يتعلق بمظاهرات وأنشطة لمنظمات المجتمع المدني التي ينتمون إليها، ويتم وقف عمل وسائط الإعلام بناء على أسباب زائفة لمنع ما يسمى الأنشطة المتطرفة. وثمة دوافع سياسية للاعتقالات والمحاكمات وعمليات الترحيل لقادة تتار القرم، بمن فيهم النائب البرلماني الأوكراني مصطفى جميليف ورئيس مجلس تتار القرم رفعت شوباروف ونائبه أختيوم تشيغوز. وأجبر أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص على ترك القرم والتوجه إلى البر الرئيسي لأوكرانيا. وكانت هذه أخطر ضربة وجهت إلى تتار القرم منذ الترحيل الستاليني.

وينبغي للمجلس أن يتعامل فوراً مع هذه الأعمال وغيرها من الأعمال المشينة. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تقبل تحت أي ظرف من الظروف أن تحوّل روسيا القرم إلى ثكنة عسكرية وتعزل سكانها. ونشجع الأمم المتحدة على أن تكون أكثر إصراراً على ضمان أن تنفذ روسيا والإدراة التي نصبتها السلطة القائمة بالاحتلال في القرم المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وتوصيات بعثة حقوق الإنسان في أوكرانيا. ويجب أيضاً أن تسمحا بإمكانية وصول بعثات المنظمات الدولية التي تسعى إلى رصد احترام حقوق الإنسان في شبه الجزيرة.

أكثر من ٦ ٠٠٠ وفاة والآلاف من الجرحى وما يزيد على مليون من المشردين داخلياً – تلك هي الخسائر البشرية التي تدفعها أوكرانيا ثمناً لتدخل روسيا. وتبذل الحكومة الأوكرانية قصارى جهدها للتعامل مع الأزمة الإنسانية المستفحلة. ونحن نقدر جهود الأمم المتحدة الإنسانية، ألا وهي، إطلاق خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٥ في الأسبوع الماضي بالاشتراك مع الحكومة. وتولي حكومة أوكرانيا اهتماماً كبيراً للأشخاص الذين يعيشون الآن في مناطق غير خاضعة مؤقتاً لسيطرة السلطات الأوكرانية. وتقوم الحكومة الأوكرانية بكل ما هو ممكن، من الإمداد بالغاز والكهرباء إلى تقديم المساعدة الإنسانية.

يعرقل المسلحون الذين تدعمهم روسيا، عن طريق القصف وغير ذلك من التهديدات، الجهود التي يبذلها الأفراد الأوكرانيون لإصلاح أنابيب الغاز وخطوط الكهرباء. وفيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية التي تقدمها الحكومة الأوكرانية، لم يصل معظمها، حتى الآن إلى المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة، نظراً لرفض الإرهابيين الذين تدعمهم روسيا السماح السماح بوصول الإمدادات والعاملين في مجال المساعدات الإنسانية بشكل آمن وبدون عوائق. كان هناك، في ٤ شباط/فبراير، انفجار مؤسف في أحد أكبر المناجم في دونيتسك. وكان فريقنا للإنقاذ الخاص على بعد ٤٥ كيلومترا فحسب عن المنجم، وعرضت الحكومة الأوكرانية على الفور إرساله إلى هناك للمساعدة في استخراج عمال المنجم من تحت الأرض. لكن الانفصاليين رفضوا بلا وعي وبلا رحمه السماح بدخول الفريق.

ويواصل الجانب الروسي، من جهته، إرسال ما يسمى بالقوافل الإنسانية من دون إشراك اللجنة الدولية للصليب الأحمر واستبعاد الجانب الأوكراني بشكل كامل. ما ذكره

الوفد الروسي اليوم بشأن مسألة القوافل الإنسانية ما هو إلا محاولة لتضليل المجتمع الدولي ومجلس الأمن. وأود أن أذكر المجلس بأن ذلك لا يعتبر انتهاكا خطيرا للقانون الدولي والقومي فحسب؛ بل إنها جريمة.

(تكلم بالفرنسية)

وفي الختام، أصبحت روسيا منذ عام مضى، مثل الفنان الكفيف الذي قرر تغيير ألوان الساحة الدولية وفقا لمزاجه الخاص. لذلك بدت مجموعة من العلامات السوداء التي لطخت سمعة ميثاق الأمم المتحدة. ويد روسيا وحدها هي التي وضعت السواد. وما علينا فعله هو محاولة إزالة تلك العلامات السوداء من المجلس، ومن كل مكان آخر. أود أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على دعمهم أوكرانيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أقول بضع كلمات. أولا، أود أن أدلي بتعليق موجز بشأن القرم، حتى وإن كنت قد قلت من قبل إننا لن نناقش القرم في مجلس الأمن، سأقدم رقما واحدا فحسب –٩٣ في المائة. في استطلاع للآراء أجراه مؤخرا معهد ألماني، أعرب ٩٣ في المائة من سكان القرم عن تأييدهم لإعادة التوحيد مع روسيا، وأكدوا مرة أخرى دعمهم لهذا الحدث التاريخي. لا ينبغي لنا إثبات أي شيء لأي شخص. فيما يتعلق بالقلق الذي أعرب عنه زميلنا الأوكراني تجاه سكان القرم، أود أن أشير إلى أن السلطات في كييف اضطلعت بكل ما في وسعها لتعقيد حياة سكان القرم حينما قطعت إمدادات الكهرباء والمياه ومنعت إمكانية الوصول إلى تلك المناطق. وآخر الأخبار أنهم لم يجدوا ما يفعلونه سوى زرع الألغام الأرضية. وضعوا ٤٥٠ صندوقا من المتفجرات تحت جسر يستخدمه السكان المحليون في الانتقال من القرم إلى أوكرانيا.

وهذا هو نوع العمل الإنساني الذي تقدمه السلطات الأوكرانية في نسخته الأفضل. لذلك، نحن لن نناقش هذا الأمر أكثر.

وفيما يتعلق بوصف زميلي الأوكراني للحالة فيما يتعلق بتنفيذ مجموعة التدابير ذات الصلة بالقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، فإن روايته متحيزة للغاية. أريد فقط أن أطلب من الجميع في القاعة قراءة تقرير بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهو تقرير موضوعي بشكل عام. من الأهمية بمكان سحب الأسلحة حتى يتسنى وقف إطلاق النار. بدأ ممثلو جمهورية دونيتسك الشعبية و جمهورية لوغانسك الشعبية سحب الأسلحة، وكانوا أول من انتهى من العملية. وبذلت السلطات الأوكرانية كل ما في وسعها اتأخيرا، ولكن أخيرا قال الممثل الإوكراني إن الرئيس بوروشينكو قد أعطى أمرا بعدم إطلاق النار، ومن المزعوم أنه يجري تنفيذ هذا الأمر. بيد أننا نذكر أنه في آب/أغسطس وعد الرئيس بوروشينكو رسميا بعدم قصف المدن، وعقب ذلك قصفت المدن لعدة أشهر متتالية. وأود أن أكون متفائلا، فدعونا نأمل في استمرار التطورات الإيجابية التي نشهدها في تنفيذ مجموعة التدابير.

وأود أيضا أن أعلق على مسألة الأخرى لا تقع ضمن اختصاص مجلس الأمن لأنها كانت قد أثيرت عدة مرات. أتحدث عن ناديا سافتشينكو. لا أكاد أكف أبدا عن الاندهاش من قلة معرفة بعض الزملاء في مجلس الأمن. سألني ممثل المملكة المتحدة، السفير لايل غرانت، سؤالا: لماذا اعتقلت ناديا سافتشينكو؟ ألم يقرأ الصحف؟ إنها متهمة بالضلوع في قتل صحفيين روسيين. ذلك اتهام بالغ الخطورة. نواصل الحديث عن أننا بحاجة إلى حماية الصحفيين، وأنه لا ينبغي الإفلات من العقاب عن تلك الجرائم. إنها متهمة بارتكاب تلك الجريمة. واحتجازها ليس غير قانوني، بأي حال من الأحوال، وقد أكدت ذلك محكمتنا بموجب تشريعاتنا. وبالمناسبة، رفضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تنفيذ المادة ٣٩ من لائحة المحكمة في هذه القضية، الأمر الذي يؤكد شرعية احتجازها.

وقد كان الأمر غريبا للغاية حينما استمعنا إلى مطالبات من ممثلة الولايات المتحدة بإطلاق سراح السيدة سافتشينكو. لم يعرف قط عن النظام الأمريكي للاجتهاد القضائي ونظام السجون نزعته الإنسانية. ففي غوانتانامو، احتجزت الولايات المتحدة أشخاصا لما يزيد عن ١٠ سنوات من دون حتى توجيه اتهامات رسمية لهم. وحاول السجناء الانتحار والدخول في إضراب عن الطعام. ويخضعون للتغذية القسرية وهذا يعتبر أمرا عاديا. لن أذكر حتى أن الولايات المتحدة دأبت على اختطاف أفراد روس في جميع أرجاء العالم، متهمة إياهم بالأشياء التي اخترعتها أجهزة مخابراتها، ولا نهاية لها، وأحيانا من خلال الاستفزاز، وتعتقلهم وتعقد محاكمات صورية على أراضي الولايات المتحدة، وتصدر بشأنهم أحكاما بالسجن لفترات طويلة بشكل هائل، وتعرضهم للتعذيب النفسي المستمر وتحتجزهم في ظل ظروف شاقة. وأؤكد للزملاء إذا احتجزت ناديا سافتشينكو في ظل تلك الظروف في الولايات المتحدة، سيكون مصيرها قد تحدد مسبقاً. ولن ترى أبدا النور يوما.

وفيما يتعلق بالتحقيق والمقاضاة، فإن موقفنا هو أن التحقيق والمحاكمة سيحددان ما إذا كانت مذنبة أم لا. ولا يتضح على أي أساس يستخدم السيد شيمونوفتش موقفه في الأمم المتحدة للمناشدة بالإفراج عن السيدة سافتشينكو. ونعتقد أن السيد شيمونوفيتش ينتهك المادتين ١٠٠ و ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تتطلب مستوى رفيع من مهنية وحياد وحسن نية موظفي الأمم المتحدة في الاضطلاع بوظائفهم. وإذا أراد السيد شيمونوفيتش تغيير مكان عمله، يمكنه استخدام إمكاناته للعملالأوساط الصحفية، ولكن في المجلس دعونا نلتزم بما يفترض من ممثلي الأمم المتحدة القيام به.

وفي الختام، ينبغي أن أشير، مع الأسف، أن مناقشتنا كانت أكثر قتامة مما كانت ينبغي أن تكون عليه في ضوء الخطوات الأولية المتخذة في تنفيذ القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) ومجموعة التدابير المتفق عليها في ١٢ شباط/فبراير. ومع ذلك، أود أن أعرب عن الأمل في أن يسعى أعضاء مجلس الأمن، بحسن نية، إلى المساهمة في مواصلة النهوض بعملية التسوية السياسية في أوكرانيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلبت ممثلة الولايات المتحدة الكلمة الإدلاء ببيان آخر.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): يتمثل التحدي الذي تشكله هذه البيانات بين متكلم وآخر هي أن روسيا لم تعد لديها أي مصداقية على الإطلاق. على الإطلاق. قال الممثلون الروس منذ أشهر، في إحدى الجلسات الأولى من إجمالي ٣٢ جلسة حتى الآن بشأن هذا الموضوع، أن روسيا ليس لها جنود ولا أسلحة ثقيلة ولا أي وجود في القرم. وفي وقت لاحق، لم يقروا بالوجود الروسي في القرم فحسب بل أعلنوا ضم القرم – وهو ضم مكنه استخدام القوة العسكرية، واستخدام القوات العسكرية الروسية. وينتهي الإدعاء الكاذب؛ ثم تتغير الوقائع بأثر رجعي.

أعلنت روسيا قبل فترة ليست بطويلة، أنها ستلتزم بوقف إطلاق النار المتفق عليه في مجموعة التدابير لتنفيذ اتفاقات مينسك المتفق عليها في أيلول/سبتمبر. عفوا – كان ذلك حتى أصبحت ديبالتسيفو هدفا لروسيا وللانفصاليين. وتقول روسيا الآن أن ديبالتسيفو جزء من الأراضي التي يسيطر عليها الانفصاليون، حتى وأن لم تكن كذلك في الوقت الذي اتفق خلاله على مجموعة التدابير.

وأدعت روسيا اليوم أن الانفصاليين قد امتثلوا لاتفاق مينسك في سحب أسلحتهم الثقيلة. بيد أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لا تستطيع الوصول إلى تلك الأسلحة الثقيلة، ولهذا قيل لنا أن نعتمد على الإدعاءات الروسية بشأن مصير تلك الأسلحة الثقيلة، وهي الأسلحة الثقيلة التي قدمتها روسيا للانفصاليين.

وهذه الأسلحة الثقيلة لا تسقط من السماء. إنها منظومات هائلة من الأسلحة، تُستخدم لإسقاط الطائرات وقصف المراكز المدنية، من قبيل ما حدث وأدى إلى مقتل ٥٠٠ شخص، تركوا في أقبيتهم لمواجهة الموت، واكتشفهم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

إن المعلومات التي وفّرتها الولايات المتحدة لمجلس الأمن على مر الزمن ثبت، للأسف، أنها دقيقة. والحقائق على أرض الواقع في ما يتعلق بالمطالبات الإقليمية الحالية لروسيا هي بالفعل الحقائق التي ذكرناها يوما بعد يوم في كل جلسة من هذه الجلسات. وعلى النقيض من ذلك، إن المطالبات التي تطلقها روسيا في المجلس تفسح المجال أمام مطالبات جديدة في جلسات لاحقة، ولكن الحقائق على أرض الواقع تتناقض مع المطالبات السابقة، ويصح الشيء نفسه بشأن المطالبات التي تم التقدم بها اليوم.

والحقائق على أرض الواقع – التي تهمنا حقا وتهم جميع الحاضرين في هذه القاعة – تبيّن العدوان الروسي، وتبيّن ما قضمته روسيا لجزء من بلد آخر، ومحاولتها الاحتفاظ به. والطريقة الوحيدة لإحلال السلام في مينسك تكمن في أن تنسحب روسيا من أوكرانيا وتأخذ أسلحتها الثقيلة معها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلب ممثل المملكة المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود مجرد الرد على زميلي الروسي الذي تناول سؤالي بوجه التحديد. من المؤسف أنه غادر القاعة قبل أن أتكلم بالفعل، ربما لخطأ في الترجمة التي وفرها التلفاز الذي كان يشاهده. لم يكن السؤال الذي سألته لماذا تم اعتقال السيدة ناديا سافتشينكو. إنما سألت لماذا لا تزال محتجزة، نظرا لأن روسيا وافقت على أن يكون هناك تبادل كامل للسجناء كجزء من اتفاقات مينسك.

بالنسبة إلى الوقائع التي اعتقدَ أنني لم أكن على دراية جيدة بها، ربما أمكنني أن أتشاطر وزملائي بعض الحقائق المتعلقة باعتقال ناديا سافتشينكو. لقد تم اعتقالها بالفعل في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤ على يد ميليشيا دونباس الشعبية في شرق أوكرانيا. من ثم اقتيدت إلى روسيا، حيث اتُهمت بالتورط في هجوم بقذائف الهاون في أوكرانيا، حيث أودت بحياة اثنين من صحافيي التلفزيون الروسي الرسمي – وهو الهجوم الذي وقع بعد أن تم احتجازها. ثم، بالإضافة إلى ذلك، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قال المحققون الروس إنهم رفعوا قضية جنائية جديدة ضد السيدة سافتشينكو لعبورها الحدود بصورة غير مشروعة إلى روسيا، وهو أمر غير صحيح تماما نظرا لأنها احتُجزت في شرق أوكرانيا وجرى نقلها قسرا إلى روسيا في المقام الأول.

تلك هي وقائع هذه القضية. السؤال الذي وجّهته إلى زميلي الروسي هو، وأنا أكرره، لماذا لا تزال محتجزة رغم الاتفاق الوارد ضمن اتفاقات مينسك المؤرخة ١٢ شباط/فبراير على أن يتم الإفراج عن جميع السجناء؟

الرئيس (تكلم بالفرنسية): ممثل الاتحاد الروسي طلب الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أولا وقبل كل شيء، في ما يتعلق بالسيدة سافتشينكو، ثمة تحقيق يجري حاليا. لقد وُجّهت الاتهامات وهناك إجراءات قانونية جارية. في أوكرانيا، يوجد العديد من الناس الذين جرى احتجازهم واعتُقلوا من دون أي إجراء قانوني. وأحكام اتفاقات مينسك التي تتعلق بتبادل الأسرى تنطبق عليهم. في هذه الحالة، هناك إجراء قانوني لا يمكن مجرد تجاهله.

بالنسبة إلى رد السيدة باور، بطبيعة الحال بالغت إلى حد كبير بشأن المناقشات التي أجريناها هنا في مجلس الأمن منذ

بداية الأزمة. واسمحوا لي أن أشرح أمرين ناقشناهما، نظرا لأنها تناولتهما.

منذ التوقيع على اتفاقات مينسك في ١٢ شباط/فبراير، كان واضحا – وقلنا ذلك بوضوح تام لا لبس فيه – أنه قبل أن يدخل وقف إطلاق النار حيز النفاذ في منطقة ديبالتسيفي، يجب حل مسألة انسحاب الجنود الأوكرانيين من تلك المنطقة. لقد اقترحنا مع المتمردين أن ينسحبوا، ومن ثم يدخل وقف إطلاق النار حيز النفاذ فورا. المؤسف أنهم تلقوا أوامر متضاربة بالانسحاب. بطبيعة الحال، في ظل هذه الظروف كان من الصعب جدا توقّع بدء سريان وقف إطلاق نار فورا. لذلك، بالنسبة إلى أي شخص على دراية بتفاصيل هذا النقاش، لا تشكل الحالة المتعلقة بديبالتسيفي مفاجأة.

أمّا بشأن النقطة الأخيرة التي تناولتها السفيرة باور حول مكان الأسلحة، فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بعمل بعثة الرصد الخاصة، حسبما تمت مناقشته في المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولكن يجب على البعثة أن تقوم بما تنص عليه مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك؛ يجب أن ترصد المناطق التي يجري سحب الأسلحة منها. وهي لا تنص أبدا على المكان الذي تُنقل إليه، أو على كيفية نقلها، أو مكان تخزينها. وللدلالة على حسن النية، قدّم ممثل جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين مثل هذه المعلومات إلى البعثة، ولكنني لا أعلم إذا قدّمت سلطات كييف معلومات مماثلة.

ولكن هدفنا هو التركيز على المهام التي يتم تنفذها وفقا لمجموعة التدابير، بدلا من محاولة إضافة المزيد من الشروط. وتكمن المهمة المطلوبة في تحديد ما إذا كانت الأسلحة الثقيلة ستظل في المنطقة التي يفترض سحبها منها. وإذا لم تظل في المنطقة، حينئذ يكون قد تم الوفاء بالالتزام. فالمكان الذي تنقل إليه أو مكان تخزينها مسألة ثانوية. لا توجد أسس لطرح بعثة الرصد الخاصة هذه الأسئلة. ولكن، أيضا للدلالة على حسن النية، وفّر المتمردون بعض المعلومات الإضافية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلب ممثل أوكرانيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

السيد سيرغييف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدي ملاحظة عامة. بالاستماع إلى الوفد الروسي منذ العام الماضي، وهنا مرة أخرى اليوم، يجب أن أكرر ما دأبت على قوله منذ آذار/مارس الماضي. روسيا هي التي تشعل النار عمدا وتحاول لعب دور مفتش السلامة من الحرائق. وطالما ظلت تسعى للقيام بهذا دور، فلن يكون ممكنا إجراء أي حوار بنّاء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يُطلب إلى ممثل أوكرانيا أن يختار ألفاظه بمزيد من الحكمة. أوكرانيا جارة لروسيا، ونحن نحاول إيجاد حل للأزمة. ولذلك ينبغي أن تُسأل السيدة باور من هو مشعل الفتيل عمدا هناك – وهي تضحك الآن –، وما الذي أشعلته هي والسيد باروبيي في الميدان. لعلّ بإمكانها أن تلقي بعض الضوء على هذه المسألة إذا كانت تعرف تفاصيل عن مشعلي النيران عمدا.

لديّ نقطة واحدة أخيرة تتصل بالتعليقات التي قدمتها السيدة باور في وقت سابق. يدأب الناس على التكلم عن روسيا كما لو أنه لا يوجد أناس في شرق أوكرانيا يحاولون الكفاح من أجل حقوقهم. حتى ولو كانت جميع الأرقام المتصلة بالتدخل الروسي صحيحة، فالحقيقة هي أن عشرات آلاف الناس قد حملوا السلاح للدفاع عن حقوقهم في شرق أوكرانيا. روسيا لا يمكنها أن تجبر أحدا على القيام بذلك. سيكون ذلك أمرا مستحيلا. والمؤسف أن العديدين لا يودون أن يروا الوضع على حقيقته في شرق أوكرانيا. لهذا السبب ظلت الأزمة قائمة.

قال زميلي الأوكراني شيئا عن الفنانين. في واشنطن، العاصمة، رسموا صورة بسيطة جدا عمن ينبغي الإطاحة به وكيف. لم يكن هناك داع ليستخدموا حتى الطلاء. فمجرد رسم بقلم رصاص كلن كافيا. وباستخدام رسم بقلم الرصاص أرادوا أن يحلواالمشاكل السياسية في أوكرانيا. يجري الآن استدعاء مستشارين عسكريين. ونحن نشهد الآن العقبات. في الوقت الحالي يعمل ساكاشفيلي مستشارا للرئيس وهناك ٣٣٠ مستشار عسكري. لقد شهدنا ظروف مشابهة في ٢٠٠٨. وإذا تم اختيار هذا المسار، بينما يجري استخدام ألفاظ منمّقة تجاه دور روسيا، فسيؤدي ذلك إلى نهاية محزنة جدا في أوكرانيا – حتى أكثر حزنا من الأحداث التي شهدناها خلال العام الماضي.

نحن نود أن نتجنب ذلك لأن هناك مؤشرات في نهاية المطاف حول إمكانية التوصل إلى حل. ثمة مجموعة من التدابير، عسكرية وسياسية على حد سواء، ينبغي تنفيذها تنفيذا صارما.

ولا ينبغي لنا أن نقول، كما قال البعض اليوم، إنه يجب أن نتعامل أولا مع جميع الجوانب العسكرية، ثم مع الجوانب السياسية. لا، إننا بحاجة للتعامل مع تلك الجوانب بالتوازي لأن طائفة المسائل التي يتعين حلها قبل نهاية العام، وفقا لمجموعة التدابير، واسعة للغاية. لذلك، لا ينبغي لنا أن نغفل عن جوهر القضية. وينبغي أن نركز على مختلف التدابير التي تنص عليها المجموعة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلبت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية الكلمة لتدلي ببيان آخر.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أدرك أن صبر بقية أعضاء المجلس يوشك على النفاد، لذلك سأتكلم بإيجاز شديد. لقد استخدم ممثل روسيا مرات عدة تعبير ”حسن النية“، حيث ذكر أننا نفعل هذا أو ذاك ”بحسن نية“. وذلك أمر سخيف في هذا السياق.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠